سلسلة دراسات ساعي العلمية (٢١)

دور القطاع الوقفي
في تحقيق رؤية المملكة 2030م

إعداد
د. محمد جاد حسين أحمد

١٤٤٢هـ-٢٠٢١م

ح دار مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
أحمد، محمد جاد حسين
دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م. / محمد جاد حسين أحمد. – الرياض، ١٤٤٠هـ
١٦٠ص، ١٤×٢١ سم
ردمك: ٠-٨-٩١٢٤٥-٦٠٣-٩٧٨
١-الأوقاف الإسلامية ٢-الأوقاف الخيرية – السعودية
أ. العنوان
ديوي ٢٥٣,٩٠٢ ١٤٤٠/١٠٨٧٦

رقم الايداع: ١٤٤٠/١٠٨٧٦
ردمك: ٠-٨-٩١٢٤٥-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة للناشر

دار مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف للنشر – الرياض

الطبعة الأولى: ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م

لا تعبر الآراء والأفكار الواردة في هذه المادة بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف ولا تُلزمها

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ...

فإن من فضل الله ﷻ على المسلم أن يوفق للعمل الصالح الذي يمتد أجره في حياته وبعد مماته؛ ومن ذلك الوقف على وجوه البر والإحسان.

وقد وفق الله ﷻ الشيخ سليمان بن عبد العزيز الراجحي -حفظه الله- إلى سُنةٍ حسنةٍ؛ تمثلت في جعل الوقف عملًا مؤسسيًّا؛ يضمن بإذن الله -تعالى- استدامة أصله وتنميته، مع استمرار الإنفاق منه على مصارفه. وقد استفادت أوقافٌ متعددة من تجربته؛ بل وطورتها بفضل الله ﷻ.

وبعد أن منَّ الله ﷻ على وقف الشيخ بالتوسع تنمية وإنفاقًا وتنظيمًا؛ كان لا بد من توجيه جهد خاص للعناية بفقه الوقف وأحكامه وتطبيقاته، وحل مشكلاته. فكان إطلاق (مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف)؛ باعتبارها إحدى مبادرات وقف الشيخ؛ وهي مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح، متخصصة في التطوير العلمي والمهني للوقف، ونشر ثقافته، وخدمة الواقفين والموقوف عليهم، والمسؤولين عن الوقف وذوي العلاقة به، وتقديم الحلول والتطبيقات المناسبة في الحاضر والمستقبل.

وتحقيقًا لهذه الأهداف؛ يسر المؤسسة أن تقدم للباحثين والمهتمين هذه المادة العلمية ضمن مشروعاتها في إعداد البحوث العلمية المتخصصة في الوقف ونشرها؛ راجين أن ينفع الله بها، وأن تكون للواقف ولأصحابها ولمن أسهم في نشرها من الأعمال التي يجري أجرها إلى يوم القيامة؛ كما في الحديث: "**إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثَةٍ: إِلا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**" رواه مسلم (١٦٣١).

مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف

السيرة الذاتية للمؤلف

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في التربية، جامعة جنوب الوادي –مصر، ٢٠٠٥م.
- ماجستير في التربية، جامعة جنوب الوادي –مصر، ٢٠٠١م.

الخبرات الوظيفية:

- أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بالغردقة ٢٥ مارس ٢٠١٧م.
- أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي، جامعة الطائف –كلية التربية– المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨م.

الأعمال العلمية:

- متطلبات تطبيق ستة سيجما Six Sigma لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات، دراسة تطبيقية ببعض كليات جامعة جنوب الوادي، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٣٩ (٣)، ٩٩-٢٣٤.
- تطوير الأداء المؤسسي بجامعة جنوب الوادي في ضوء معايير النموذج الأوربي لإدارة الجودة للتميز (EFQM)، مجلة الإدارة التربوية، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة ٢-٧، ١٥-١٧٦.
- المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الإفادة منها في مصر، (تحت

النشر بمجلة التربية، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية).

- تحويل الجامعات المصرية لجامعات ريادية في ضوء خبرات جامعتي كامبريدج وسنغافورة الوطنية، قبول نشر بمجلة التربية المقارنة، تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.
- القيادة التربوية بنظام الإدارة المتكاملة في إطار مجتمع المعرفة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرين للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية "نظم التعليم ومجتمع المعرفة"، المنعقد خلال الفترة من ٢٧-٢٨ يناير ٢٠١٨م.

المشاركات العلمية:

- المشاركة بالحضور بالمؤتمر العلمي الثالث للمرأة والطفولة العربية، المنعقد بالغردقة في الفترة من ١٨-٢٠ أغسطس ٢٠١٥م.
- المشاركة في تحكيم المعرض المحلي إنتل للعلوم والهندسة بالبحر الأحمر خلال الفترة من ٢١/ ١٢/ ٢٠١٥م، وحتى ٢٠١٥/١٢/٢٤م.
- حضور ندوة تعريفية لبرنامج المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك) بكلية التربية بالغردقة، يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/١٢/٣٠م.
- حضور المؤتمر الأول لمدربي التنمية البشرية بالبحر الأحمر بمجمع الإعلام بمدينة الغردقة، يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/١/١٠م.

ملخـــص الـدراســـة

ملخص الدراسة

"دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية 2030م"

هدفت الدراسةُ إلى التعرف على الأسس النظرية للقطاع الوقفي في الأدبيات المعاصرة، والتعرف على مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م، والكشف عن متطلبات الرؤية من القطاع الوقفي، وتحديد معوقاته، ثم تقديم رؤية استراتيجية لتفعيل دوره، وتعرف أثر متغيرات المدينة، العمل، سنوات الخبرة في تصورات العينة، ولمعالجة مشكلة الدراسة استُخدم المنهجُ الوصفي.

وقد بلغت عينةُ الدراسة (٥٣٢) فردًا منهم (١٧٦) من المسؤولين بالقطاع الوقفي، و(١٧٢) من أعضاء هيئة التدريس، و(١٨٤) من رجال الأعمال في العام ٢٠١٧/٢٠١٨م واستُخدمت استبانةٌ وُزعت على العينة، تكونت في صورتها النهائية من (٥٠) عبارة في محورين:

- **المحور الأول**: (متطلبات تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م القطاع الوقفي)، ويتضمن ستة أبعاد و٣٦ عبارة.
- **المحور الثاني**: (المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م)، وتضمن (١٤) عبارة.

وقد جرى التحقق من صدقها وثباتها، وأظهرت نتائجُ الدراسة ما يلي:

اتفقت عيّنةُ الدراسة على جميع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، وكانت استجاباتهم على جميع المحاور بدرجةٍ (مرتفعةٍ جدًّا)،

وكانت هناك العديد من المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، كما كانت هناك فروقٌ ذاتُ دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول متطلبات الرؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، والمعوقات التي تواجه القطاعَ الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وفقًا لمجال العمل في جميع المحاور ما عدا محوري (التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي، وتشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة)، والمجموع الكلي، ووجود فروقٍ ذاتِ دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عيّنة الدراسة حول متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، والمعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وفقًا للمدينة في جميع المحاور ما عدا محور (حوكمة القطاع الوقفي)، والمجموع الكلي، وخلصت الدراسةُ إلى وضع رؤية استراتيجية مقترحة لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

وأوصت الدراسةُ بعدد من التوصيات أبرزها:

إعداد دليل إرشادي لتنظيم عمل القطاع الوقفي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وأن يتبنى القطاع الوقفي الفكر الاستراتيجي في التخطيط للبرامج المختلفة وتنفيذها.

الكلمات المفتاحية:

الوقف –القطاع الوقفي –التنمية الاجتماعية –التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة –رؤية ٢٠٣٠م.

Abstract

The Role of the Waqf Sector in Achieving the Vision of 2030

The study aimed to identify the theoretical foundations of the waqf sector in contemporary literature, to identify the areas of work of the waqf sector to achieve the vision of 2030, to uncover the requirements of the 2030 vision from the endowment sector, to identify the obstacles of the endowment sector to achieve the vision of 2030, Vision 2030,

In addition to presenting a strategic vision to activate the role of the endowment sector in realizing the vision of 2030, and identifying the effect of city variables, work, years of experience in the perceptions of the sample. The work, years of experience in the perceptions of the sample, and to address the problem of the study used the descriptive approach, the sample of the study (532) individuals, including (176) of the officials of the sector waqf, and (172) of faculty members, and (184) Year 2017/2018

A questionnaire was distributed to the sample, which consisted of (50) words in two axes, the first axis (the requirements of achieving the vision of the Kingdom 2030, the endowment sector). It includes six dimensions and 36 words, and the second axis (obstacles facing the endowment sector in achieving the vision of the Kingdom 2030) The results of the study showed the following: The sample of the study agreed on all the requirements of the vision of the Kingdom of 2030 from the waqf sector, and their responses on all axes were (very high).

There were several obstacles facing the endowment sector in achieving the vision of the Kingdom of 2030.

There were also statistically significant differences between the responses of the sample of the study on the requirements of Vision 2030 from the endowment sector and the obstacles facing the sector in the achievement of the vision of the Kingdom in 2030 according to the field of work in all Axes other than axial (strategic planning for the sector of the Waqf, and encourage and deepen the partnership between the sector of the Waqf and governmental and private institutions), and the total,

And the existence of statistically significant differences between the mean responses of the sample of the study on the requirements of 2030 vision from the endowment sector, and the obstacles facing the endowment sector in achieving the vision of the Kingdom of 2030 according to the city in all axes except the axis (governance of the sector) Proposed strategy for activating the role of the sector in achieving the vision of 2030. The study recommended a number of recommendations, most notably: the preparation of a guide to regulate the work of the sector of the Waqf according to the vision of the Kingdom 2030, and that the endowment sector adopts strategic thinking in the planning and implementation of different programs.

Keywords:

Endowment Sector - Social Development - Economic Development - Sustainable Development - Vision 2030.

الإطـار النظري للدراســة

ويشتمل على:

المقـدمـــة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها.

أهداف الدراسة.

أهمية الدراسة.

منهج الدراسة.

مصطلحات الدراسة.

حدود الدراسة.

الدراسات السابقة.

خطة الدراسة.

المقدمة

يعد القطاعُ الوقفي من أهم المؤسسات التي أدت دورًا مميزًا في تاريخ الحضارة الإسلامية، كما أنه من وسائل تحقيق التنمية في أي مجتمع، وأحد أدوات إحداث التطور ومواجهة المتغيرات العصرية؛ لأنه أحد الدعائم الرئيسة التي تعتمد عليها المجتمعاتُ لضمان التواصل الفعال للجمهور مع المشروعات المختلفة، بناءً على القبول العام في المجتمع، كما أنه يمكّن المواطنين من القيام بدور نشط تجاه المجتمع، ويسهم في تقوية بنية المجتمع وزيادة فهم أفراده لأدوارهم وما يمكن أن يؤدوه لتحسين الوضع العام، وتزيد من شفافية المؤسسات وتأكيد مبدأ الانفتاح.

ولقد أسهم القطاعُ الوقفي في صناعة الحضارة الإسلامية والنهضة الشاملة للأمة، نتيجة انتشار الوقف ليغطي مختلف جوانب الحياة الدينية والعلمية والثقافية والصحية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية؛ حيث قام الوقفُ بأدوار تنموية عديدة عبر العصور، من خلال القيام بجهود في تلك المجالات.

وتظهر فوائدُ القطاع الوقفي كلما تطور المجتمع، وتعقدت الظروف الاجتماعية، وساءت الظروف الاقتصادية، فتشكل عمليةُ مشاركة القطاع الوقفي قوةً اقتصادية واجتماعية، تؤكد على تحمل مسؤولية المشاركة في عملية التنمية؛ حيث إنه من أهم عناصر التنمية في دول العالم، لإسهامه في تخفيف العبء عن كاهل الدولة؛ لأن التنمية مسؤولية مشتركة بين الحكومة

وبين أفراد المجتمع، كما أن تلك المشاركة دليل على الشعور بالمسؤولية الجماعية، والعلاقة الوثيقة بين أفراد المجتمع وبين مؤسساته.

ولقد كسب القطاعُ الوقفي بعدًا دوليًّا، عزز به تواجده، منذ مطلع العقد السابع من القرن العشرين، والذي سُمي بعقد المشاركة، وذلك بعد أن أصبحت مشاركةُ أفراد المجتمع جزءًا من استراتيجية دولية تبنتها هيئةُ الأمم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها، ساعية لتفعيل وتمكين الجهود الذاتية والمحلية في الكثير من مناطق العالم خاصة الفقيرة منها، والتي استفادت من المساعدات المالية والفنية لتطوير المجتمعات (برنارد قرانوتيه، د.ت، ص٣١٥)، كما أن المشاركة الإيجابية والمنظمة تهيئ أجواءً ملائمة لإطلاع صناع القرار على هموم الناس وتطلعاتهم، مما يمكنهم من تحسس احتياجات المواطنين بشكل واقعي؛ ولهذا تعد المشاركةُ السبيلَ الرئيس للتأثير المتبادل بين الدولة وأفراد المجتمع، وهذا بدوره يوفر الفرص لتبادل الآراء والأفكار وتوظيفها في سبل التنمية المناسبة للمجتمع، كما أنها تؤدي دورًا إدراكيًّا مهمًّا في إنجاح المشاريع التنموية بشكل مميز؛ حيث يتمكن المشاركون من فهم خصوصيات مجتمعهم، مما يحفزهم على بعث القيم المحلية واستخدامها من خلال فهم اجتماعي لأهمية المشاركة، وهذا يؤدي إلى حالة من التوازن داخل المجتمع (سائد ربايعة وجمال حبش، ٢٠١٣م، ص١٩).

ولقد جاء في وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦، ٧٣) أن نسبة مساهمة القطاع غير الربحي (٠,٣%) من الناتج

المحلي، وتعد هذه المساهمةُ متواضعةً إذا ما تم مقارنتها بالمتوسط العالمي الذي يبلغ (٦%) في الوقت الراهن، وقد تم التخطيط لزيادة مساهمة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف في تمكين القطاع غير الربحي من التحول نحو المؤسسية، من خلال دعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسيتم تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر وأصحاب الثروات بما يسهم في نمو القطاع غير الربحي بشكل سريع، كما سيتم العملُ على تهيئة البيئة التقنية المساندة، والعمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي وبين الأجهزة الحكومية، وفي مجال بناء القدرات سيتم تحفيزُ القطاع الربحي على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، وتسهيل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها، والعمل على غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع.

وفي المجال الخدمي والتطوعي تهدف رؤيةُ المملكة ٢٠٣٠م إلى "أن نتحمل المسؤولية في مجتمعنا، ويكون لنا دورٌ مؤثرٌ وإسهام كبير في العمل الخيري محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا" (الحازمي،٢٠١٧م، ٧٥٧).

وقد أكدت العديدُ من الدراسات على أهمية القطاع الوقفي في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف المجتمع، فقد اتفق ماثيو (Matthew,2015,P.3) ويفون (Yvonne, 2012, P.2) وكريستوفر (Christopher,2014,P.28) وتوماس وتيري وجيمس (Thomas & Terry & James, 2012, P.103) على أن المشاركة الشعبية –ومنها القطاع الوقفي– عملية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأنها تساعد على

تعزيز بناء القدرات المجتمعية، وتعظيم استخدام الموارد، وأنها تعزز العدالة الاجتماعية، وتعمل على تحقيق نهج تكاملي للامركزية الحكومية، كما أنها آلية مهمة من آليات التمويل، وقوة لدعم السياسات وتشكيل التفاعل الإيجابي، وتحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن تكون المشاركة الشعبية جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار، أما مارك وفيليب (Mark & Philip, 2010, P.321) فأكدا أن الوقف والتطوع عموما يسهم في تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمعُ، كما أنه يؤكد أن القطاع الوقفي يسير وفقا لخطط التنمية المحلية ويعكس اهتمام أفراد المجتمع.

كما أن القطاعَ الوقفي من شأنه أن يحقق العديد من الفوائد؛ منها تحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع وبين مؤسساته المختلفة (التعليمية، الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها) وهو أداةٌ لتمكين المواطنين في صناعة التنمية وتعزيز الترابط بين الأفراد والمؤسسات التعليمية.

وتحافظ مشاركةُ القطاع الوقفي على المجتمع متناغما من خلال الحصول على توافق في الآراء، كما يسهم الجميع في صنع السياسات، والتي تنطلق من الاحتياجات الفعلية والفهم الشامل لمتطلبات المجتمع، كما تعطي الفرصة للجميع لتقديم المقترحات الإيجابية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة أنشطة المجتمع، وأنها تعد ضرورة ملحة لتغيير رؤية الأفراد والجماعات من اللامبالاة نحو قضايا المجتمع إلى المبادأة والإيجابية في التعبير عن اهتمامات الأفراد والجماعات بإصلاح مؤسسات المجتمع تحقيقًا لترسيخ الشعور بالانتماء والولاء.

ولقد اهتمت العديدُ من دول العالم بدور القطاع الوقفي في تحقيق

التنمية؛ فلقد اتجهت العديدُ من دول العالم في الفترة الأخيرة إلى تنويع مصادر دخل المؤسسات (التعليمية، الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية، البحثية، وغيرها)، مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الصين، ومصر وغيرها من الدول.

وفي المملكة العربية السعودية هناك توجهٌ نحو تفعيل مشاركة القطاع الوقفي في تمويل التعليم، وتم تفعيل هذا التوجه بإنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عام ٢٠٠٣م، وهو هيئة وقفية تطوعية خيرية تهدف إلى تدعيم التوجه الخيري في ميدان التربية من خلال تمويل الأبحاث التربوية الجادة الداعمة للتعليم، وحث الأغنياء ورجال الأعمال على تخصيص هبات وعطايا تنفق في ميدان التعليم (جوهر وجمعة، ٢٠١١م، ص١٢٢).

ويتضح مما سبق أن القطاع الوقفي أصبح محط اهتمام العالم؛ لما يؤديه من دور مهم في تحقيق تنمية المجتمع، كما أنه يحقق منافع مشتركة للأفراد والمجتمع، فمن ناحية يمكّن الأفرادَ من تأدية أدوارهم في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومن ناحية أخرى يوفر مواردَ إضافية لتمويل أنشطة المجتمع.

ولما كان هناك اتجاه عالمي للتوجه نحو القطاع الوقفي؛ لدوره في تحقيق التنمية المستديمة، ولما كان من شأن القطاع الوقفي أن يحقق العديد من الفوائد، منها تحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع وبين مؤسساته المختلفة (التعليمية، الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها)، كما أنه أداة لتمكين المواطنين من صناعة التنمية وتعزيز الترابط بين الأفراد وبين

مؤسسات المجتمع المختلفة؛ لذا تأتي هذه الدراسةُ للتعرف على دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يؤكد التوجه العالمي لإقامة المجتمعات المتقدمة والمتحضرة على ضرورة مشاركة المجتمع في تلبية متطلبات العملية التنموية، وتأخذ قضية الوقف الآن أبعادًا متعددةً بعدما برزت على الساحة مجموعةٌ من المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي أجمعت كلها على أن تحمل الحكومات للعبء المادي في التنمية لا يناسب متطلبات القرن الحادي والعشرين ومستجدات الإصلاح التنموي المأمولة.

كما أن غياب المشاركة المجتمعية (ومنها الوقف) يعني ضعف دور أفراد المجتمع في تحريك عجلة التنمية، وأن غياب المشاركة قد يرجع إلى وجود بعض القيم والاتجاهات السلبية والأنماط الثقافية التي تعوق المشاركة، كما قد يرجع إلى قلة توفر الثقة في مؤسسات المجتمع، ووجود بعض الأمراض الاجتماعية مثل السلبية والنزعة الفردية والاتكالية.

ولقد جاء في رؤية المملكة ٢٠٣٠م: "إن لنا دورًا مؤثرًا وإسهامًا كبيرًا في العمل الخيري محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا، وفي ذلك أكبر دليل على أن قيم العطاء والتراحم والتعاون والتعاطف راسخةُ الجذور فينا، غير أن هذه المجهودات تحتاج إلى تطوير إطارها المؤسسي والتركيز على تعظيم النتائج ومضاعفة الأثر" (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م، ٦٩)، وهو ما يؤكد

على ضرورة البحث في دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، فتحقيق التنمية الشاملة المرجوة وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية لن يُكتب لها النجاحُ بالشكل المطلوب إلا من خلال المشاركة الشعبية الصادقة، التي تتضافر فيها جهودُ الأفراد مع الجماعات والمنظمات الأهلية والتطوعية وغيرها، بما يحقق تكامل الجهود، وفق رؤية مستقبلية واضحة توفر الدعم المالي اللازم لتلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته؛ لتحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م؟.

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلةُ التالية:

١. ما الأسس النظرية للقطاع الوقفي في الأدبيات المعاصرة؟
٢. ما مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م؟
٣. ما متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي؟
٤. ما معوقات القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م؟
٥. ما الرؤية الاستراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م؟

أهداف الدراسة:

تتحدد أهدافُ الدراسة الحالية في:

١. التعرف على الأسس النظرية للقطاع الوقفي في الأدبيات المعاصرة.

٢. التعرف على مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.
٣. الكشف عن متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي.
٤. تحديد معوقات القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.
٥. تقديم رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهميةُ الدراسة في:

تسلط الضوءَ على الدور البارز للقطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م؛ حيث إن القطاع الوقفي في حالة استغلاله الاستغلال الأمثل يمكن أن يسهم بشكل فعال في تنمية المجالات المختلفة. وأن هناك قلة في البحوث العلمية حول رؤية المملكة ٢٠٣٠م، كما يمكن للدراسة أن تساعد في الخروج بصورة واضحة عن دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مما سيساعد صناع القرار في الجهات الحكومية وفي القطاع الوقفي على رسم السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج، والتي تدعم مشاركة القطاع الوقفي في إيجاد الحلول الملائمة لمشكلات المجتمع، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديد الدور المتوقع من القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

كما تنبع أهميةُ الدراسة من:

- أن هناك اهتمامًا محليًّا وعالميًّا بالقطاع الوقفي ودوره في تحقيق أهداف المجتمع وآماله.

- إن تفعيل دور القطاع الوقفي يخفف العبء عن كاهل الحكومة، كما يؤدي إلى تجويد المشروعات المختلفة وضمان رقابة المجتمع ومؤسساته على تلك المشروعات.
- قد يفيد في عرض آليات جديدة لتفعيل دور القطاع الوقفي، بما يزيد من دعم المشروعات المجتمعية؛ لتستطيع حل مشكلات المجتمع، ومواجهة تحدياته، ومواكبة التطورات العالمية في المخرجات المختلفة.
- قد تساعد الدراسةُ المهتمين بالقطاع الوقفي والمسؤولين عنه، وكذلك المخططين في تأمل أهمية القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ودوره في تحقيق أهدافها، وفي تحسين ممارساتهم وتطوير أدائهم لتتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- تأتي هذه الدراسة في سياق جهود حثيثة تقوم بها المملكةُ لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م؛ حيث تقدم رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م، مما يمكنه من الوفاء بمتطلباته وقيامه بأدواره المأمولة.
- يتوقع أن تمد تلك الدراسةُ القائمين على القطاع الوقفي بالمملكة بما ينبغي عمله عند تطوير هذا القطاع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، في ظل المتغيرات المحيطة المحلية والعالمية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسةُ الحالية على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الموضوع؛ حيث

إن هذا المنهج لا يتوقف عند وصف الظاهرة أو المشكلة والعوامل المؤثرة فيها، ولكن يتجاوز ذلك إلى تفسير الظاهرة وتحليلها وتطويرها، واستخدم هذا المنهج لتنفيذ خطوات الدراسة من جمع البيانات والمعلومات حول القطاع الوقفي ورؤية المملكة ٢٠٣٠م، وتحديد مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م، ومتطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، ثم تقديم رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

مصطلحات الدراسة:

تشتمل الدراسة الحالية على المصطلحات الآتية:

أ- الدور Role:

يرجع الدور في اللغة العربية إلى مادة (دور) ومنه دار الشيء يدور دورًا ودورانًا واستدار وأدرته أنا، وأداره غيره، ودور به، ودرت به، أدرت واستدرت (ابن منظور، ١٩٩٧م، ٤٣٨).

ويعرف الدور بأنه نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل، وهو نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين (غباري، ٢٠٠٩م، ١١٢٥). كما يشير إلى مجموعة من الحقوق والواجبات المرتبطة بوضع اجتماعي محدد (محمد، ٢٠١١م، ٣٣١).

ب- الوقف Endowment:

الوقف: مصدر قف الشيء يقفه وقفًا، إذا حبسه (الحداد، ٢٠٠٩م، ١٥)، وهو الحبس وهما لفظان مترادفان يعبر بهما الفقهاء عن مدلول

واحد، وإن كان الرصاع يرى أن الوقف أقوى في التحبيس، ويطلق على ما وقف فيقال: هذا وقف فلان أي الذوات الموقوفة، فيكون فعلا بمعنى مفعول كنسج بمعنى منسوج ويطلق على المصدر وهو الإعطاء، وحدّه ابن عرفة بأنه: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا (ابن بيه، ٢٠٠٥م، ٩)، وهو تحبيس مالك، مطلق التصرف، مال المنتفع به، مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته، بصرف ريعه إلى جهة بر، تقربًا إلى الله تعالى (القضاة، ٢٠١١م، ٤٣)، وهو يعني بقاء عين الواقف، وحبسه عن أسباب التملك بقطع تصرف مالكها أو غيره فيها، وتصرف منفعتها في وجه من وجوه الخير (الجاسر، ١٤٣٣هـ، ٧).

ج- القطاع الوقفي:

ويقصد بالقطاع الوقفي مجموعة الموارد المرصودة من قِبل أفراد المجتمع لأغراض التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتي لا تعود ملكيتها للدولة وقطاعها العام، كما أنها ليست للقطاع الخاص (صالحي، ٢٠٠٥م، ١٦٤). كما يطلق على جميع المنظمات والمؤسسات والجمعيات والأنشطة الأهلية والخيرية والمدنية والحقوقية والنقابية غير الحكومية وغير الربحية (السلومي، ٢٠١٧أ، ١).

د- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م:

هي رؤيةٌ شاملة أطلقتها المملكةُ العربية السعودية ترتكز على ثلاث: العمق العربي، القوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي؛

لتفتح مجالًا أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكًا بتسهيل أعماله، وتشجيعه، لينمو ويكون واحدًا من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركًا لتوظيف المواطنين، ومصدرًا لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع، هذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية (التويجري، ٢٠١٧م، ١٤٨).

وتكتسب رؤية السعودية ٢٠٣٠م أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم أُعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية، بما يمكّن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية في الخمس عشرة سنة المقبلة من السير وفق خطط مدروسة، بما يمكن من استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجهها نحو مستقبل واعد (الفوزان، ٢٠١٧م، ٨٣).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية:**

تتمثل الحدود الموضوعية في رصد دور القطاع الوقفي (الوقف – الهبات – التبرعات) في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م في المجال الخدمي، ورصد المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

- **الحدود البشرية:**

اقتصرت الدراسةُ الميدانية على عينة عشوائية من مدينة الطائف (مسؤولين بالقطاع الوقفي، أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف، رجال

أعمال) وعينة من مدينة جدة (مسؤولين بالقطاع الوقفي، أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، رجال أعمال) وعينة من مدينة الرياض (مسؤولين بالقطاع الوقفي، أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، رجال أعمال) وتم اختيار تلك العينة؛ لأنهم من ذوي الخبرة، والذين يستطيعون تقويم الوضع الحالي، وتحديد معوقات القطاع الوقفي، كما أنهم من المنوط بهم قيادة التغيير والتطوير للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

- **الحدود الزمنية:**

تم تطبيقُ أداة الدراسة الميدانية خلال شهري جمادى الثاني ورجب ١٤٣٩هـ.

- **الحدود المكانية:**

تم التطبيقُ الميداني بمدينة الطائف، جدة، والرياض.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة، يمكن تقسيمها إلى نوعين: دراسات تناولت القطاع الوقفي، وأخرى تناولت رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

وفيما يلي بيان ذلك:

أولًا: دراسات تناولت القطاع الوقفي:

هدفت دراسةُ منصور (٢٠١٠م) إلى التعرف على علاقة الوقف بالاقتصاد، وتوصلت إلى أن الوقف موردٌ متميز في الاقتصاد الإسلامي،

وقد أسهم الوقف في تمويل التنمية في حقبات مختلفة من التاريخ الإسلامي، كما يؤدي دورًا إيجابيًّا على مستوى المجتمع والدولة، ويساعد على توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن الوقف يقلل التكاليف ويحسن الجودة.

وهدفت دراسةُ ابن عزوز (٢٠١٣) إلى التعرف على أثر الوقف الزراعي على التنمية والتخفيف من البطالة، وتوصلت إلى أن حسن استغلال مؤسسة الوقف الخيرية للعقود الزراعية على جهة الاستقلال في الاستثمار والتمويل أو على جهة الاشتراك أو من خلال الاستفادة من دعم الدولة يحقق للمؤسسة وللمجتمع جملة من المصالح الاجتماعية والاقتصادية؛ منها: حصول الاستقرار الاجتماعي، اجتناب النزوح الريفي، تحقيق مقاصد الوقف الخيري والواقف على حد سواء.

وهدفت دراسةُ مصبح (٢٠١٣م) إلى التعرف على دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج التي أشارت إلى ضعف تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، وعدم قيام الإعلام بنشر الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية، كما أظهرت بأن هناك فهمًا خاطئًا ينتشر بين الناس متمثل في حصر مفهوم الوقف في المسألة التعبدية والمحضة، والابتعاد عن الوقف في المجالات الأخرى.

وهدفت دراسةُ الجريوي (٢٠١٤م) إلى التعرف على مشروعية الوقف في الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأقسام الوقف، ومقاصد الوقف، والتعرف على نماذج من الأوقاف الإسلامية عبر التاريخ في مجالات مختلفة،

وتوصلت إلى أن الوقف نظامٌ إسلامي فريد له خصائص وسمات تميزه وتبرز أهميتـه، وأن كثـرة الأوقـاف وزيادتهـا علامـةً واضـحةً علـى رقـي الأمـة وحضـارتها، وأن الأوقـاف تـرتبط بتنميـة المجتمعـات ولهـا أثرهـا في تحقيـق التكافل الاجتماعي بين أفرادها.

وجاءت دراسةُ ديلمي (٢٠١٧م) بهدف التعرف على أثر الوقف في التنمية، وتوصلت إلى أن الوقف يعد مصدرَ قوة لكل من المجتمع والدولة، فهو مصدر لقوة المجتمع فيما يوفره من مؤسسات وأنشطة أهلية ظهرت بطريقة تلقائية، وقامت بتلبية حاجات محلية عامة وخاصة، كما أنه مصدر لقوة الدولة فيما خفف عنها من أعباء القيام بتلك الخدمات، وبما عبأه للدولة ذاتها من موارد أعانتها على القيام بوظائفها الأساسية.

وقـدم الراجحـي (٢٠١٧م) ورقـة عمـل للمـؤتمر الإسـلامي للأوقـاف، هـدفت إلى قيـاس الأثـر للأوقـاف، وأشـارت إلى واقـع قيـاس الأثـر في الأوقـاف، ومنهـا: نـدرة طـرق وطـرح منهجيـة قيـاس الأثـر وأهميتـه، غالـب الجهات الوقفية لا يوجد لديها منهجية في قياس الأثر، قلة البرامج التدريبية في قياس الأثر، قلة الدراسات التي توضح حاجة المجتمع وأولوياته، وغياب الحوافز والتشجيع للأوقاف يجعل هناك غياب لمنهجية قياس الأثر.

كمـا قـدم العقيـل (٢٠١٧م) ورقـة عمـل للمـؤتمر الإسـلامي للأوقـاف بهدف التعرف على الأوقاف وأثرها التنموي والاجتماعي، وأشارت إلى أن هنـاك العديـد مـن التحديات التي تواجه الأوقـاف في مجـال التنمية، منهـا: الأنظمة والتشريعات، ضعف في دراسات الاحتياجات والأولويات، ضعف

في التكامل والتنسيق، وضخامة المشكلات وزيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية.

وقدم النمري (٢٠١٧م) ورقة عمل للمؤتمر الإسلامي للأوقاف، بهدف التعرف على نظام الهيئة العامة للأوقاف ودورها المرتقب، وأشارت ورقة العمل إلى أن هناك ثلاثةَ عوامل رئيسة تدعم استعادة الأوقاف في المملكة العربية السعودية لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي:

الأوقاف عبر التاريخ الإسلامي، خصوصية المملكة العربية السعودية، ورؤية قيادة المملكة العربية السعودية، كما أكدت ورقةُ العمل أن رؤية الهيئة العامة للأوقاف واستراتيجيتها تتواءم ورؤية المملكة ٢٠٣٠م واستراتيجية التنمية الاجتماعية.

وهدفت دراسةُ النويران (٢٠١٧م) إلى التعرف على أثر الوقف في حل مشكلة البطالة ودوره في توفير فرص عمل جديدة، وتوصلت الدراسةُ إلى أن للوقف الإسلامي دورًا بارزًا في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، وذلك في شتى مجالات الحياة؛ إذ أنه من خلال تفعيل دور الأوقاف يسهم ذلك في زيادة الاستثمار والذي يسهم في توفير العديد من فرص العمل، وبذلك تحل مشكلة البطالة التي تواجه المجتمع.

ثانيًا: دراسات تناولت رؤية المملكة ٢٠٣٠م:

هدفت دراسةُ الحقباني (٢٠١٧م) إلى التعرف على دور الهيئة العامة للأوقاف في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م، وأشارت الدراسةُ إلى أن هناك حاجة لإنماء قطاع الأوقاف ليصل إلى ٣٥٠ مليار ريال في عام ٢٠٣٠م؛ كي

يصبح ممولًا رئيسًا للقطاع غير الربحي السعودي، وتوصلت الدراسةُ إلى أن هناك بعض التحديات التنظيمية التي تعيق نمو قطاع الأوقاف والاستفادة من قدراته منها: قصور الأنظمة والتشريعات التي تنظم قطاع الأوقاف، والحاجة لحوكمة القطاع، والمستوى المتدني من الوعي بأهمية الأوقاف ودورها الاجتماعي والاقتصادي.

وانطلقت دراسةُ التويجري (٢٠١٧م) من تركيز رؤية ٢٠٣٠م على التعليم والتعلم، ومن أهمية المعلم كركيزة أساسية في النظام التعليمي، وعليه تبنى جميع الآمال المستقبلية التي تهدف إلى تحسين العملية التعليمية، وتناولت بشكل علمي مفصل كيف ينبغي أن تكون عملية إعداد معلمي الوطن، وتوصلت الدراسةُ إلى وضع تصور لمخرجات برنامج الإعداد التكاملي لمعلمي التربية الإسلامية واللغة الإنجليزية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

أما دراسة الحازمي (٢٠١٧م) فقد هدفت إلى التعرف على مفهوم رؤية ٢٠٣٠م ومفهوم الخدمة التطوعية المجتمعية، والمجالات التطوعية التي تقدمها الجامعاتُ السعودية للمجتمع، وتوصلت إلى أن للعمل التطوعي دوافعَ مختلفة تسهم في المشاركة فيه، وتزخر المملكة بالكثير من الفرق التطوعية في مختلف المجالات، ولكن تعاني من ضعف التواصل بينها وبين الجامعات وقلة دعم الجامعات لها.

وهدفت دراسة الدسيماني (٢٠١٧م) وضع استراتيجية مقترحة لتحسين مخرجات التعليم الإلكتروني الجامعي بما يحقق بعض أهداف رؤية

٢٠٣٠م، وناقشت الدراسةُ درجة مواءمة بعض الاستراتيجيات ومبادرة وزارة التعليم لتحسين مخرجات التعليم المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠م، وأكدت الدراسةُ ضرورة تحول وزارة التعليم العالي إلى التعليم الرقمي المتمركز حول الفرد كاستراتيجية تدعم مبادرة الوزارة لتحويل التعليم إلى عملية تتمحور حول المتعلمين لتنمية قدراتهم لمواجهة تحديات الحياة.

وهدفت دراسةُ الشملان والفوزان (٢٠١٧م) إلى التعرف على متطلبات الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وتوصلت الدراسةُ إلى أن متطلبات الإدارة الاستراتيجية حصلت على درجة عالية من الأهمية بجميع أبعادها لتتواكب مع رؤية ٢٠٣٠م، وأشارت إلى أهمية توفير نظم معلومات تسهل عملية اتخاذ القرار لدى القائمين على الإدارة الاستراتيجية في الجامعات السعودية، مع الاهتمام بتوافر المعرفة بعمليات الإدارة الاستراتيجية وفق رؤية ٢٠٣٠م.

وانطلقت دراسة العطيوي (٢٠١٧م) من الأهمية الكبرى للتعليم في رؤية ٢٠٣٠م؛ لأنه يمثل محورَ التقدم والتطور في فكر وقدرات ومهارات الشباب السعودي في إدارة الاقتصاد مستقبلًا، وتوصلت إلى أن التعليم يأتي كأحد القطاعات والمرتكزات الرئيسة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م بوصفه القطاع الأكبر والمؤثر في الاقتصاد للوصول لتنمية اقتصادية واجتماعية وتعليمية تخدم المملكة حاليًا، وتبني قاعدة صلبة للأجيال القادمة.

وهدفت دراسةُ الفوزان (٢٠١٧م) إلى التعرف على متطلبات حوكمة الجامعات ومدى مواءمتها لمتطلبات رؤية ٢٠٣٠م، وتوصلت إلى أن

الحوكمة تكتسب أهميةً كبيرةً؛ لأنها تساعد الجامعات في تحقيق الأهداف بأحسن الطرق الممكنة، والكشف عن القصور في الأداء والمخرجات، وضمان موارد للجامعات والاستثمار الأمثل لها، وتعد الحوكمةُ نظامَ رقابة وإشرافٍ ذاتي، وذلك يحقق الرضا الوظيفي، وتعزيز فاعلية الجامعات، وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية، من خلال بيئة صالحة للعمل.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- أصبحت مشكلة تمويل مشروعات المجتمع مشكلة عالمية وإقليمية ومحلية.
- يعد الاتجاهُ إلى تفعيل دور القطاع الوقفي في تمويل مشروعات المجتمع متطلبًا ضروريًّا.
- أظهرت الدراسات أن هناك تراجعا في الدعم الحكومي لمشروعات المجتمع المختلفة.
- أن هناك اتجاهًا عالميًّا يميل نحو توسيع دور القطاع الوقفي في تمويل مشروعات المجتمع في المجالات المختلفة؛ لدوره في تعزيز التنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

وتختلف الدراسةُ الحالية عن الدراسات السابقة في العديد من الأوجه، تتمثل فيما يلي:

من حيث أهداف الدراسة:

تنوعت الاتجاهاتُ البحثية للدراسات السابقة، والتي هدفت إلى بيان

أهمية القطاع الوقفي، ودوره في تحقيق التنمية بأنواعها المختلفة، فيما تسعى الدراسةُ الحالية إلى تعرف دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

من حيث عينة الدراسة:

تعددت العيناتُ التي تناولتها الدراساتُ السابقة، أما في الدراسة الحالية فتحددت في عينة من (المسؤولين بالقطاع الوقفي، أعضاء هيئة التدريس، رجال الأعمال) بمدن (الطائف، جدة، والرياض).

من حيث بيئة الدراسة:

أجريت الدراسات السابقة على مؤسسات مختلفة في البيئة العربية، في حين يتم تطبيق الدراسة الميدانية للدراسة الحالية في محافظة الطائف.

من حيث منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار الدراسة الحالية دراسةً استكشافيةً تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات التي سيتم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبانة، ثم تحليلها اعتمادًا على بعض الأساليب الإحصائية للوصول إلى النتائج التي تخدم أهداف الدراسة.

من حيث الأفق:

تلقي الدراسة الحالية الضوء على دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، والذي يجذب انتباه المسؤولين عن هذا القطاع لبعض الآليات التي تسهم في تفعيل دوره في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وبالتالي

ينعكس إيجابيًّا على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالمملكة.

ويستفاد من الدراسات السابقة في:

تكوين فكرة واسعة وعميقة عن موضوع الدراسة، وفي تكوين تصور عام لموضوع الدراسة، مما أسهم في صياغة المشكلة، وإعداد الإطار النظري للدراسة، واختيار منهج الدراسة وأدواتها، وتحديد المعالجة الإحصائية المناسبة، وبناء أداة الدراسة، وصياغة التوصيات والمقترحات.

خطة الدراسة:

وتتضمن الإطار العام للدراسة، ويشتمل على:

- **مقدمة الدراسة.**
- **مشكلة الدراسة.**
- **أهداف الدراسة.**
- **أهمية الدراسة.**
- **حدود الدراسة.**
- **المنهج المستخدم في الدارسة.**
- **مصطلحات الدراسة.**
- **الدراسات السابقة.**

ثم خطوات الدراسة، وهي كما يأتي:

الخطوة الأولى:

وتتضمن عرض الأسس النظرية للقطاع الوقفي في الأدبيات المعاصرة.

الخطوة الثانية:

وتتضمن عرض مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

الخطوة الثالثة:

وتتضمن عرض متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي.

الخطوة الرابعة:

تطبيق الدراسة الميدانية، وتفسيرها وتحليلها؛ لرصد متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، وتحديد المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

الخطوة الخامسة:

تقديم رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

الخطوة السادسة:

توصيات الدراسة.

ويتم تناول الخطوات السابقة في ستة أقسام:

خطـــوات الـدراســـة

وتشتمل على:

القسم الأول: الأسس النظرية للقطاع الوقفي.

القسم الثاني: مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

القسم الثالث: متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي.

القسم الرابع: الدراسة الميدانية، إجراءاتها ونتائجها.

القسم الخامس: رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

القسم السادس: توصيات الدراسة.

القسم الأول

الأسس النظرية للقطاع الوقفي

ويتم تناول الأسس النظرية للقطاع الوقفي كما يلي:

أولًا: مفهوم القطاع الوقفي:

يعد الوقفُ من أهم عناصر التنمية في دول العالم؛ حيث يسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة؛ لأن التنميةَ مسؤوليةٌ مشتركة بين الحكومة وأفراد المجتمع، كما أن الوقف دليل على الشعور بالمسؤولية الجماعية والعلاقة الوثيقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

ويعد مفهوم الوقف من المفاهيم المقترنة اقترانًا واضحًا بقضية التنمية؛ فالوقف بالمفهوم التنموي يعني اشتراك أفراد المجتمع في تحديد أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقويمها؛ وعليه فإن الوقف بهذا المفهوم يعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم.

ولما كانت العلاقةُ بين أفراد المجتمع ومؤسساته علاقة دائمة ومستمرة تستهدف تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه؛ لذا كان الوقف ضرورةً ملحة؛ حيث إنه العملية التي يتم من خلالها تحقيق التواصل الفعال بين أفراد المجتمع ومؤسساته والتي تبنى على التقدير الصحيح للاحتياجات العامة؛ من أجل الوصول إلى قرارات أفضل معتمدة من قبل الجمهور، وهو تقديم الموارد لتحقيق الصالح العام دون انتظار المقابل.

ويعد الوقفُ مساندةً حقيقية للإنفاق الحكومي، فهو كل المساهمات

التي يقدمها أفراد المجتمع من تبرعات وأوقاف كنوع من رد الجميل للمجتمع؛ للوصول إلى حياة ملائمة لجميع الأفراد، فالتنمية الحقيقية لأي مجتمع أو أي مؤسسة لا يمكن أن تتم بدون المشاركة الشعبية ومنها الوقف، كما يتعلم الأفراد من خلال المشاركة كيف يحلون مشكلاتهم، وهي دليل على التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير في عملية صنع القرارات، وتعبئة الموارد لتحقيقها.

كما يعبر عن السعي من قِبل أصحاب المشاريع على أساس غير هادف للربح لتحقيق الأهداف الاجتماعية الكبرى من خلال الاستثمار الفعال للموارد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة، وهو عملية إسهام المواطنين تطوعًا في أعمال التنمية، ويدل على درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات، كما يؤدي الوقف دورًا تكميليًّا وتدعيميًّا لدور الدولة، ويوجه أنظار الحكومات إلى ميادين جديدة.

وعلى ذلك فالوقف عمليةٌ نشطة يسهم من خلالها الأفراد في تنمية مجتمعاتهم، كما أنه شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره بأنه يمثل قيمة في مجتمعه، ويدين بالولاء والانتماء لوطنه.

ويعرف الوقف بمعناه العام بأنه:

إبقاء أصل الشيء وصيانته وصرف العائدات منه في وجوه الخير المحددة (القاسمي، ٢٠٠١م، ٨).

وبناء على ما سبق يعرف الوقف بأنه:

مساهمة أفراد ومؤسسات المجتمع في تقديم الدعم المالي وتقديم الخدمات اللازمة للمجتمع؛ بما يمكنه من القيام بوظائفه على أكمل وجه، وتحقيق أهدافه وأهداف المجتمع.

أما القطاع الوقفي فيعرف بأنه:

مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين، وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية؛ حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح، بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات إضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب؛ فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد أسماء ومجالات أو عناصر لهذا القطاع (السلومي، ١٤٣٠هـ، ٦٣).

ثانيًا: فوائد القطاع الوقفي:

إن التنمية الحقيقية لأي مجتمع لا يمكن أن تتم بدون مشاركة القطاع الوقفي؛ والذي يتعلم الأفراد من خلاله المشاركة في حل مشكلات المجتمع، وهو دليل على التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير في عملية صنع القرارات، وتعبئة الموارد لتحقيقها.

وتمثل فوائد الوقف فيما يلي:

حفظ ثروات البلاد، مكافحة الجهل والفقر والمرض، تسديد الديون التي على الموتى، توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، محاربة

الاكتناز، الحماية من التقلبات الاقتصادية نظرًا لزيادة كفاءة رأس المال، ضمان ضد حدوث مخاطر الركود الاقتصادي، ضمان حدوث الرواج الاقتصادي، مشاركة أفراد الشعب في وضع خطط التنمية والإشراف عليها وتوجيه نظر المسؤولين وسائر أفراد الشعب إلى أوجه القصور الموجودة، زيادة الولاء والانتماء لدى أفراد الشعب؛ حيث يشعر الواقف بأنه جزء من الحكومة ويشعر الموقوف عليه بنظرة الدولة والأغنياء إليهم، نزع الغل والحقد من القلوب وبث روح الألفة والمودة، تشجيع الأفراد على الابتكار في أساليب الوقف المحتملة، توسيع دائرة المشاركين في أعمال الوقف؛ حيث إنه لا يشترط فيه حد أدنى، رفع الأعباء عن كاهل الدولة وتفرغها للأعمال الكبيرة الجليلة (ديلمي، ٢٠١٧م، ٢).

كما يؤدي القطاع الوقفي دورًا تكميليًّا وتدعيميًّا لدور الدولة، ويسهم في توجيه أنظار الحكومات إلى ميادين جديدة، ويمكن تحديد العديد من الفوائد للقطاع الوقفي، **تتمثل فيما يلي:**

أ- توفير في التكاليف:

حيث يمكن مع وجود مشاركة القطاع الوقفي أن تحقق وفورات في التكلفة في مجالي إنشاء المشروعات الرأسمالية وتشغيل الخدمات وصيانتها.

ب- اقتسام المخاطر:

مع وجود الوقف، يمكن اقتسام المخاطر مع المشاركين، فالمخاطر قد تتمثل في تجاوزات في التكاليف، أو في عدم القدرة على الوفاء بجداول أو مواعيد تسليم الخدمات.

ج- تحسين مستويات الخدمة أو الحفاظ على المستويات الحالية للخدمة:

فالقطاع الوقفي يمكن أن يأتي بالإبداع في تنظيم تأدية الخدمات، ويمكن إدخال تقنيات جديدة وإحداث التوفير الكبير الذي غالبًا ما يخفض التكاليف أو يحسن من جودة الخدمة ومستواها (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م، ص٢٤).

د- تخفيف الضغط على موارد الدولة:

وتوفير أشكال متنوعة من الدعم المادي؛ بما يسهم في تحمل تكاليف مشروعات المجتمع المختلفة (Sanyal & Johnstone, 2011، P.17).

هـ- تمثل مشاركة القطاع الوقفي وجهات نظرٍ داعمةٍ:

تؤكد على الثقة بين المجتمع ومؤسساته، وبين الجمهور وصناع القرار، وإعطاء الفرصة للجمهور للمشاركة في عملية التخطيط.

و- يسهم القطاع الوقفي في حل المشكلات:

ويؤسس لنشر ثقافة الدعم، وإيجاد نوع من التشابك الاجتماعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته (Matthew, 2015، P.21).

ز- زيادة الوعي العام بالقضايا وسياسة المؤسسات:

(Karan, 2010، P.8).

ح- تدعيم اللامركزية في اتخاذ القرارات:

وتبادل المعلومات، وتعزيز معرفة الجمهور وتأكيد ثقته في المؤسسات،

وتحقيق الفهم الكامل للقضايا المجتمعية (Yvonne, 2012، P.11).

وأشار صالحي وابن عمارة (٢٠١٤م، ٩٠٩) إلى أهمية الوقف فيما يلي:

أ- أن الوقف أوسع أبواب الترابط الاجتماعي بما ينسجه داخل المجتمع الإسلامي من خيوط محكمة في التشابك، وعلاقات قوية للترابط، يغذي بعضها بعضا، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتى يصير كالجسد الواحد.

ب- استمرارية الأجر والثواب وتكفير الذنوب؛ لأن أجر الوقف لا ينقطع.

ج- استمرارية الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم انقطاع ذلك بانتقال الملكية.

د- الإسهام في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها، مما يخفف العبء على الحكومات، وبخاصة تلك التي تعاني من العجز في ميزانيتها، كما يسد الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات.

كما يسهم القطاعُ الوقفي في بروز الأفكار المبدعة، ويزيد من تحفيز الأفراد على إيجاد الحلول لمشكلاتهم، ويجعلهم قاعدة استشارية حول مستقبل المجتمع، كما أن مشاركة أفراد المجتمع في صناعة القرارات يثري العمل ويزيد من سرعة تنفيذه، وأن تقديم الدعم المالي اللازم يسهم في ضمان الاستمرار في تقديم الخدمات واستكمال المشروعات من خلال

مبـادرات وجهـود فرديـة ومؤسسـية تطوعيـة (أصـحاب أعمـال، جمعيـات خيرية، وغيرها).

ثالثًا: أنواع الوقف:

يقسم الفقهاءُ الوقف من حيث جهة الانتفاع به إلى ثلاثة أقسام (البنك الإسلامي للتنمية، الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٣هـ، ٩):

أ- الوقف الخيري:

وهو الوقف الذي يشترط الواقف صرف عائده إلى جهة خيرية مستمرة الوجـود (لا تنقطـع)، مثـل الفقـراء، المسـاكين، المسـاجد، المـدارس، والمستشفيات ونحوها.

ب- الوقف الأهلي أو الذُّري:

وهـو الوقـف الـذي يخصـص الواقـف عائـده لذريتـه في البدايـة، ثم مـن بعدها لجهة خيرية مستمرة الوجود.

ج- الوقف المشترك:

وهو ما اشترك في استحقاق عائده الذرية وجهات البر العامة معًا.

وتقسم الأوقاف بحسب شكل الانتفاع من الموارد الموقوفة إلى:

أ- أوقاف المنافع المباشرة:

وهـي تلـك المـوارد الوقفيـة الـتي تقـدم منافعهـا بصـورة مباشـرة للجهـات المسـتفيدة الموقـوف عليهـا؛ مثـل المـدارس والمستشـفيات، والمكتبـات، والمساجد، ودور الرعاية، وغيرها.

ب- أوقاف المنافع غير المباشرة:

وهي تلك الموارد الوقفية التي يستفيد بمنافعها بطريقة غير مباشرة عن طريق انتفاع الجهات الموقوف عليها من عوائد استثمار، واستغلال تلك الموارد لضمان تدفق عائدات الأوقاف مثل الأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية التي ينتفع بعوائد استغلالها، والعمارات السكنية التي ينتفع بعوائد إيجارها، وغيرها (صالحي، ٢٠٠٥م، ١٦١).

القسم الثاني

مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م

أصبحت فكرةُ أن يتحمل القطاع الوقفي دوره في تنمية المجتمع اتجاهًا عالميًا؛ في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجه دول العالم المختلفة، وأصبح إفساح الطريق أمام القطاع الوقفي ليقوم بأنشطته أكثر قبولًا في القرن الحادي والعشرين؛ كونه يسهم في حل المشكلات المالية التي يمكن أن تعاني منها الدول، وخاصة بعدما نشأ مفهوم "الاقتصاد الثالث".

وبالنظر إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠م في محاورها الثلاثة:

المحور الأول:

وهو المحور الاجتماعي، ويتمثل في مجتمع حيوي؛ قيمه راسخة، وبيئته عامرة، وبنيانه متين.

المحور الثاني:

وهو المحور الاقتصادي، والذي يتمثل في بناء اقتصاد مزدهر؛ فرصه مثمرة، واستثمار فاعل، وتنافسية جاذبة.

المحور الثالث:

وهو المحور المؤسسي، ويتمثل في بناء وطن طموح؛ حكومته فاعلة، ومواطنه مسؤول (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م، ١٣)، يتضح أن القطاع الوقفي يمكن أن يكون له دور فاعل في الثلاثة محاور.

حيث يهدف القطاع الوقفي إلى تحقيق ما يلي (الشيخلي، ٢٠١٣م، ٥٠):

أ- تمكين وتطوير المجتمع المحلي، تنفيذ البرامج والأنشطة المستدامة

الـتي تلـبي الاحتياجـات والرغبـات الحقيقـة؛ وذلـك تماشـيا مـع التوجهات الاستراتيجية للتنمية المحلية والعالمية.

ب- تحديـد الاحتياجـات لبنـاء قـدرات المجتمـع المحلي الـتي تعمـل مـن أجلها.

ج- التعاون مع الحكومات المحلية المعنية.

د- ضمان المصالح المشتركة مع أصحاب المصالح المعنيين ومشاركتهم في الأنشطة والإنجازات المتحققة.

هـ- تعزيز ودعم خطط الشراكة المحلية والعالمية بين مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات العالمية.

و- تقديم برامج متميزة فعالة وكفؤة لدعم التنمية الاقتصادية.

ويمكن تحديدُ مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م فيما يلي:

أولًا: في المجال الاقتصادي:

حيث يركز القطاعُ الوقفي على مواجهة الفقر باعتباره أسوأ المشكلات، مـن خـلال إجـراء بعـض التحسـينات علـى نوعيـة الحيـاة؛ حيـث ينطـوي الجانـبُ الاقتصـادي علـى زيادة الـدخل، وتحسـين المسـتوى المعيشـي مـن خلال برامج التوظيف الذاتي، والتي تهدف إلى خلق فرص عمل للعمالة المتوفرة، والتشجيع على التحديث في العمل، وتفعيل النشاط الاقتصادي، وتحسين أنماط الإنتاج والاستهلاك (غباري، ٢٠٠٩م، ١١٣٧).

ويعد المجالُ الاقتصادي الهدف الأساسي لتحقيق تنمية شاملة عن طريق تحقيق نمو مرتفع وتخفيف الأعباء المالية.

ويمكن تحديدُ الأهداف الاقتصادية للقطاع الوقفي في النقاط التالية:

أ- رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال فعالية التشغيل ومهارة الإدارة:

فإعطاء دور أكبر للقطاع الوقفي في الاقتصاد الوطني يزيد من الإنتاجية التي تعكس مدى التحكم في عناصر الإنتاج، والظروف المحيطة بها، باعتبارها عامة وأساسية لتحسين معدلات الإنتاج على المستوى الوطني.

ب- التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في مشروعات التنمية:

عندما تتشارك الدولةُ مع القطاع الوقفي، فإنها بذلك تنقص تحمل التكليف التي قد تعيقها على إنجازها.

ج- الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي:

فوجود القطاع الوقفي كشريك يسهم في إيجاد مؤسسات جديدة تسهم في عملية الإنتاج، وإيجاد فرص عمل جديدة لفئة الشباب.

د- رفع كفاءة تشغيل المرافق العامة الاقتصادية:

أي إضفاء حيوية على المرافق العامة، خاصة في زيادة الإنتاج وتفعيل دورها بشكل إيجابي (مرابطي، ٢٠١٦م، ٣٩).

كما أشار صالحي وابن عمارة (٢٠١٤م، ٩١٠) إلى أن دور

الوقف في التنمية الاقتصادية يتمثل فيما يلي:

أ- يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة للدولة من خلال تكفله بكثير من النفقات التي تثقل كاهل الدولة، وتعد في الوقت نفسه من أهم العوامل التي ترقى بالأمة إلى ركب الحضارة والتطور.

ب- يسهم الوقف في العملية الإنتاجية، وفي تمويل التنمية، وتوفير فرص العمل، والتخفيف من عجز الموازنة، وتنشيط التجارة الداخلية والاقتصادية والبنية التحتية في الكثير من المناطق، وكذلك دوره في تخطيط المدن وإنشائها.

ج- يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل والأيتام وغيرهم من المحتاجين، مما يغطي حاجاتهم الأساسية، وهذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات من المجتمع، مما قد يزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية.

د- يعمل الوقف على تنمية رأس المال البشري من خلال توفير يد عاملة متخصصة ومتنوعة في مجالات مختلفة بتنويعه لأشكال الوقف والجهات الموقوف عليها.

ويشمل المجال الاقتصادي مجموعة من الخدمات يمكن إبرازها فيما يلي:

١. في مجال الزراعة:

يقوم الوقفُ باستصلاح الأراضي، وإنشاء الحدائق والبساتين، وتحسين

الإنتاج الزراعي، وتوفير الموارد الذاتية لإقامة بعض المشروعات الزراعية والغذائية المطلوبة للتنمية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخول الزراعية، وينعكس على ارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

٢. في مجال البيئة:

حيث يسهم الوقفُ في إقامة بعض مشروعات البنية الأساسية؛ مثل تعبيد الطرق، وإقامة الجسور والترع، وحفر الآبار وغيرها، كما يسهم في بناء المساجد وإعمارها، وإنشاء دور تحفيظ القرآن الكريم، وصيانتها والمحافظة عليها، وتنفيذ الأنشطة المختلفة لمشروعات التنمية والبيئة، كما أن هناك أوقاف تخصص لأغراض الرفق بالحيوان.

ثانيًا: في المجال الاجتماعي:

إن غياب الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية المطبقة في دول العالم النامي كان السبب الحقيقي في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية في تلك الدول؛ لذا يسعى القطاع الوقفي إلى توجيه اهتمام أكبر للبشر في السياسات وفي برامج الاستثمار الرامية إلى حفز التنمية، ويركز البعدُ الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية عن طريق زيادة المهارات والمعارف اللازمة لتحسين أدائهم الاقتصادي، والاهتمام بالنواحي الصحية (غباري، ٢٠٠٩م، ١١٣٩).

كما أن مشاركة القطاع الوقفي في المجال الاجتماعي تعمل على:

أ- توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة عالية.

ب- خلق فرص عمل وظيفية للعمالة الوطنية والقضاء على الأمية.

ج- تعزيز المصداقية والشفافية والإحساس بالمسؤولية (مرابطي، ٢٠١٦م، ٤٢).

وأشار صالحي وابن عمارة (٢٠١٤م، ٩١١) إلى أن دور الوقف في التنمية الاجتماعية يتمثل فيما يلي:

أ- يساعد الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع وحمايته من الأمراض الاجتماعية التي تنشأ عادة في المجتمعات التي تسود فيها روح الأنانية المادية، وينتج عنها الصراعات الطبقية بين المستويات الاجتماعية المختلفة، مما يعزز روح الانتماء بين أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم جزء من جسد واحد.

ب- يساعد نظامُ الوقف على تقليص الطبقية في المجتمع، وانتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى، فمثلا تعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياتهم الاقتصادية.

ج- يسهم الوقفُ في مجال التنمية الاجتماعية بتوفيره المدارس والحضانات، وكفالة الفقراء والمساكين وغيرهم.

أما صالحي (٢٠٠٥م، ١٧١) فقد أشار إلى أن القطاع الوقفي يؤدي دورًا مهمًّا في المجال الاجتماعي والثقافي على المستويات التالية:

أ- التنمية الاجتماعية والثقافية.

ب- التخفيض من الفقر واحتواء آثاره.

ج- تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي.

د- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع.

هـ- تحقيق الترابط الأسري والتكافل العائلي.

و- المساهمة في ضمان الاستقرار الاجتماعي.

ويشمل المجالُ الاجتماعي مجموعةً من الخدمات يمكن إبرازها فيما يلي:

١. في مجال التعليم:

يقوم القطاعُ الوقفي بدور حيوي في مجال التعليم؛ لأن التعليم يؤثر تأثيرًا كبيرًا على جميع مكونات التنمية، بل إن كفاءة الاستثمار في أي قطاع من قطاعات التنمية يعتمد على كفاءة الاستثمار في قطاع التعليم، مع التركيز على جودة التعليم وملاءمته وعلى مضمونه وأساليبه التربوية.

ومن المجهودات التي يقوم بها القطاع الوقفي في التعليم ما يلي:

أ- دعم طلبة المدارس وتأمين الاحتياجات التعليمية المختلفة.

ب- دعم طلبة الجامعات بالمساهمة في الرسوم الجامعية.

ج- تأمين وصول الفقراء إلى التعليم الأكاديمي والمهني.

د- إعادة تأهيل المدارس بما فيها الترميم، وتجهيز الأقسام والمختبرات بالحواسيب والمكتبات وغيرها.

هـ- ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي من خلال دعم صندوق الطالب المحتاج (مليحة، ٢٠١٦م، ٤٦).

كما يمكن أن يقوم القطاعُ الوقفي بتنظيم حملات لمحو الأمية، وتنظيم حملات لمنع التسرب من التعليم، وعقد دورات لتعليم الحِرف، وإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال، وحملات التوعية (كحملات التوعية بالوقاية من الأمراض، وبتعليم المرأة وغيرها)، وحملات لعلاج بعض المشكلات الأسرية، والاهتمام بالطلاب المبدعين، وفتح فصول التقوية لتلاميذ المدارس، وغير ذلك.

٢. في مجال الصحة:

حيث يقوم القطاعُ الوقفي بالعديد من الجهود في توفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع مثل إنشاء المستشفيات، أو الوحدات الطبية، القيام بحملات التوعية الصحية، مساعدة المرضى غير القادرين، إنشاء عيادات طبية لغير القادرين، توفير الأدوية للفقراء، والمشاركة في حملات التطعيم والتبرع بالدم، وتنظيم القوافل الطبية، كما يسهم القطاعُ الوقفي في تقديم الخدمة للمواطنين سواء كان بصورة مجانية أو بسعر رمزي، كما يقوم الوقفُ في بعض الدول بتمويل الأبحاث الخاصة بالقضاء على بعض الأمراض؛ مثل شلل الأطفال، أمراض القلب، والسرطان، وغير ذلك.

٣. في مجال التأهيل والتدريب:

حيث يسهم القطاعُ الوقفي في إنشاء مراكز التأهيل، ومحو الأمية، والتوعية الصحية والثقافية، وتبني بعض البرامج التي تهدف إلى تلبية احتياجات أفراد المجتمع التدريبية، ورفع مستوى المعلمين والجهاز الإداري؛ لضمان كفاءة الموارد البشرية وفعاليتها في تحقيق أهداف المجتمع.

٤. في مجال السكان:

يقوم الوقفُ بدور مهم في رعاية الأيتام، وتقديم الرعاية الاجتماعية للفقراء، وترتيب الحياة المعيشية لهم من الغذاء والملبس والمسكن والتعليم، كما يقوم بدور مهم في رعاية المنكوبين حول العالم الذين يتضررون من الزلازل والبراكين والحروب والفيضانات والأعاصير وغيرها، كما يقدم الهبات لبعض الطلاب لتشجيعهم على الانخراط في الدراسة، من خلال توفير المصروفات الدراسية لهم، كما أن هناك العديد من الأوقاف المهتمة بقضايا الأطفال مثل الأطفال المفقودين، أو المشردين، أو عمالة الأطفال، أو إنقاذ اليتامى والأرامل والعجزة من شدة الحاجة، من خلال توزيع الطعام عليهم والملبس، والعناية ببيوت الفقراء والمعوقين وتلبية احتياجاتهم، وغير ذلك.

كما يقوم القطاعُ الوقفي في المجال الاجتماعي بالعديد من الجهود؛ مثل إقامة الحملات للقضاء على بعض المشكلات المجتمعية، إنشاء دور العبادة وصيانتها، التوعية بذوي الفئات الخاصة، القيام بمشروعات الخدمة العامة، إجراء البحوث الاجتماعية، وتوفير فرص عمل للشباب، ومشاركة أفراد المجتمع في المناسبات الوطنية، وكذلك عقد المؤتمرات العلمية، نشر المكتبات، وحملات التوعية الثقافية، عقد برامج التنمية البشرية والتدريب على التقنيات الحديثة، نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع، عقد اللقاءات والمحاضرات التثقيفية، عقد الدورات التدريبية، وعقد المحاضرات لشرح المشكلات المحلية والإقليمية والعالمية، وغير ذلك.

القسم الثالث

متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي

وتعني متطلبات رؤية ٢٠٣٠م احتياجات القطاع الوقفي التي تمكنه من إيجاد الفرص في المجتمع، وتدبير الموارد اللازمة لأنشطته، والبحث عن أفضل السبل لتوظيف الموارد المادية والبشرية، وتقديم الخدمات ذات الجودة العالية، مستخدمًا أفضل الأنظمة الإدارية والتقنية، ومستقطبًا كافة شرائح المجتمع، بما يجعله رائدًا؛ يقنع المجتمع بأنه شريك في التنمية، ومتميزًا في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها؛ بما يمكنه من المساهمة بفاعلية في تأمين حياة ملائمة لأفراد المجتمع، ودفع المجتمع نحو التطوير وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتم تناولُ متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي كما يلي:

أولًا: مفهوم رؤية ٢٠٣٠م:

طرحت رؤيةُ ٢٠٣٠م في عام ١٤٣٧م الموافق ٢٠١٦م لتقوم على ثلاث مرتكزات هي:

العمق العربي والإسلامي، القوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي، ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، ظهرت الحاجةُ إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى ٢٤ جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج، ويحتوى البرنامج

على أهداف استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحلية إلى العام ٢٠٣٠م، ومرحلة أولى من المبادرات التي بدأ إطلاقها ابتداء من ٢٠١٦م لتحقيق تلك الأهداف والمستهدفات، على أن يلحقها مراحل تشمل جهات أخرى بشكل سنوي (الفوزان، ٢٠١٧م، ٨٢).

وقد رسمت الرؤيةُ التوجهات والسياسات العامة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصة بها؛ لتكون المملكةُ نموذجًا رائدًا على كافة المستويات، واشتملت الرؤيةُ على عدد من الأهداف الاستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي (العويد، ٢٠١٧م، ٣٨٩).

وتعتمد رؤيةُ المملكة على ثلاثة محاور رئيسة هي (آل سالم، ٢٠١٧م، ٣٢٤):

١. **مجتمع حيوي**: قيمه راسخة، بيئته عامرة، وبنيانه متين.
٢. **اقتصاد مزدهر**: فرصه ثمينة، استثماره فاعل، ذو تنافسية جاذبة، موقعه مستغل.
٣. **وطن طموح**: حكومته فاعلة، مواطنه مسؤول.

ويتضح من خلال المحور الأول تركيز الرؤية على حيوية المجتمع، عبر قطاعات متكاملة مترابطة، ويأتي دور القطاع الوقفي مهمًّا في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، كونه أحدَ الدعائم الرئيسة لتوفير مصادر تمويل مناسبة

تلبي بعض احتياجات المجتمع، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية والتطوير الذي يتطلع إليه المجتمعُ السعودي، وخاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي وتأكيده على تخفيف العبء عن كاهل الدول، وتحمل جزء من المسؤولية لأفراد المجتمع؛ لدفع عجلة التنمية، فالتنمية الشاملة مسؤوليةٌ مشتركة بين الحكومات وأفراد المجتمع ومؤسساته.

ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م أُطلق برنامجُ التحول الوطني؛ للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها، وحددت الجهاتُ المشاركة في البرنامج أهدافًا استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ومجابهة هذه التحديات إلى العام ٢٠٢٠م بناء على مستهدفات محددة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته، وانطلق البرنامجُ في عامه الأول على مستوى ٢٤ جهة حكومية، على أن يتم إضافة جهات أخرى بشكل سنوي (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦أ، ٧).

ثانيًا: أهمية رؤية ٢٠٣٠م:

تكتسب رؤيةُ المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م أهميتها من كونها خارطةَ طريقٍ واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في

جميع المجالات التنموية، بما يمكّن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية في الخمس عشرة سنة المقبلة من السير وفق خطط مدروسة، بما يمكن من استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجهها نحو مستقبل واعد (الفوزان، ٢٠١٧م، ٨٣).

إن رؤية المملكة ٢٠٣٠م تمثل إطارًا للتحول والتغير نحو الاعتماد على القطاع الثالث (القطاع الخيري)، وهذا يستدعي تفعيل أدوار هذا القطاع في تحقيق التنمية من خلال تأهيل وتطوير القدرات البشرية بهذا القطاع بما يتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

وبتحليل لما ورد في رؤية المملكة ٢٠٣٠م حول القطاع الوقفي يتضح أنها ركزت على عدة مجالات رئيسة، تتمثل فيما يلي:

أ- التركيز على بناء شراكات.

ب- تأهيل وتدريب القائمين على القطاع الوقفي.

ج- التوسع في القطاع الوقفي "أحد جوانب القطاع الثالث".

د- تهدف رؤيةُ المملكة إلى تخفيض معدل البطالة؛ وذلك من خلال توفير فرص العمل للشباب والخريجين من الجامعات ومؤسسات التدريب في مجالات غير القطاع الحكومي.

هـ- الوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنويًّا مقابل (١١) ألفًا الآن.

و- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (١%) إلى (٥%).

ز- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠%) إلى (٦٥%).

وقد نص برنامجُ التحول الوطني لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية المنبثق عن رؤية ٢٠٣٠م في مجال القطاع الوقفي على الأهداف الاستراتيجية التالية (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦أ، ٥٦ -٥٩):

- **الهدف الاستراتيجي الثاني:**

بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع الثالث وحوكمتها.

- **الهدف الاستراتيجي الثالث:**

تحيل شريحة مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين).

- **الهدف الاستراتيجي الخامس:**

تمكين العمل التطوعي.

- **الهدف الاستراتيجي السابع:**

توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية.

- **الهدف الاستراتيجي الحادي عشر:**

رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات

ثالثًا: متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي:

يؤدي القطاع الوقفي دورًا متميزًا على الصعيد التنموي (الاقتصادي، الاجتماعي، الصحي، وغير ذلك) وإن القطاع الوقفي في سعيه نحو

المساهمة في إحداث التحول من الرؤى الفردية إلى الجهود المؤسسية، والسعي نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م، ينطلق من مجموعة من المتطلبات، **تتمثل فيما يلي:**

١. التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي:

إن الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي تصبح أكثر وضوحًا في عصر التغير المتسارع، فوجود رؤية مستقبلية تنموية واضحة تمكن القطاع الوقفي من القدرة على تحقيق التغيير وإدارة الأزمات، والتعامل مع التحولات الاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية، ودعم استراتيجيات العمل، وتجديد بناء قدرات العاملين ورفع مهاراتهم على حل المشكلات، ورسم المسارات المستقبلية التي تنطلق من واقع هذا القطاع إلى تحديد أهدافه المستقبلية وكيفية تحقيقها.

ويؤدي القطاع الوقفي خدماته في بيئة اجتماعية واقتصادية شديدة التغير، تزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم، وتتغير فيها الفرص بالكامل، كما يتأثر بعدد ضخم من الأوضاع الخارجية شديدة التعقيد والتغير، وكل هذه الأوضاع تهيئ الفرص وتصنع المشكلات في نفس الوقت؛ لذا كان التخطيط الاستراتيجي مهمًّا لتوقع هذه المشكلات والفرص، وتوظيف أفضل تفكير للقطاع الوقفي لمعالجة هذه المشكلات، وانتهاز هذه الفرص (توفيق، ٢٠٠٦م، ٤٠)، كما أن التعامل مع التحديات المختلفة يتطلب أفقا واسعا قادرا على مكافحة المشكلات، وقادرا على التكيف مع المتغيرات المذهلة في هذا العصر، وإن من الأولويات التي تواجه القطاع

الوقفي في هذه المرحلة هي كيفية النهوض به وتحديثه، وتطوير آلياته لتستوعب التحديات، وإعادة بناء القطاع الوقفي ليمتلك القدرة على المبادرة وتفعيل الطاقات، فالتخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي يسهم في: كشف حجب المستقبل لهذا القطاع، التبصر بملامح هذا القطاع في المستقبل، تصور توجهات القطاع ومساره في المستقبل، رؤية القطاع مستقبلا ورسالته وأهدافه، وتخيل مجال الأعمال والنشاطات (عوض، ٢٠١٣م، ١٥٧)، كما يعد التخطيطُ الاستراتيجي للقطاع الوقفي عمليةً تسعى إلى كسب ثقة المتبرعين، وكسب ثقة المجتمع والبيئة المحلية، والتميز في تقديم الخدمات، ومواكبة التطور في المجتمع المحلي والعالمي، وتأهيل القائمين على العمل الوقفي، والذي ينعكس على فعالية أنشطة القطاع وكفاءة أدائه، ووضع خطط استراتيجية حقيقية وواقعية وواضحة الأهداف والإجراءات.

وبناء على ذلك كان التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي بالمملكة ضرورةً حتمية للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م؛ من خلال تحديد أساليب التعامل مع الفرص والمخاطر الموجودة في البيئة، واستثمار الموارد البشرية والمادية، وتحقيق التواصل الفعال مع جميع المعنيين، ووضع خارطة لتحقيق النجاح تتضمن أهدافًا قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، من أجل تحسين نوعية الحياة، ومعالجة مشكلات الفئات الفقيرة في المجتمع، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فهناك العديدُ من المميزات التي تعود على القطاع الوقفي من تطبيق التخطيط الاستراتيجي. **تتمثل فيما يلي:**

أ- الربط الفعال بين القطاع الوقفي والبيئة المحيطة.

ب- يعد أداةً مهمة لصياغة القضايا والتوجهات الاستراتيجية للقطاع الوقفي، وحشد الطاقات اللازمة لتنفيذها.

ج- يتيح للقطاع الوقفي الاستفادة من كافة الجهود والخبرات في المجتمع.

د- يمكن القطاع الوقفي من السير وفق خطط محددة وأهداف واضحة ومتابعة مستمرة.

هـ- يسهم في فتح المجال لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع الوقفي، ووضع الرؤى المستقبلية والسعي نحو تحقيقها.

و- يؤكد على التعامل مع القطاع الوقفي من وجهة نظر اقتصادية من خلال استثمار أدواته، وبناء قدراته، والمنافسة في تنويع مصادر التمويل، واستثمارها الاستثمار الأمثل.

٢. نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني:

إن تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م يتطلب تطوير ثقافة العمل الوقفي؛ حيث يتحتم أن تكون ثقافة العمل ملائمة للمتغيرات المحيطة؛ لأن ثقافة العمل وثقافة المؤسسة من المحددات الرئيسة للنجاح أو الفشل، فوجود ثقافة معاكسة لتطبيق الرؤى الطموحة ينعكس سلبيًّا على نجاحها، أما إذا توفرت ثقافة التغيير والتطوير فيمثل ذلك قوةَ دفع للتعاون والعمل وتحقيق

النجاح، من هنا كان من الضروري التوجه نحو نشر ثقافة التطوع الإلكتروني، "وهو يعبر عن المهام التطوعية التي تتم بصورة كلية أو في جزء منها خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) سواء في البيت أو العمل" (نزال وحبش، ٢٠١٤م، ٢)، فالتطوع الإلكتروني يعد توظيفًا لثورة التقنيات والاتصالات في تطوير الأعمال الخيرية، وقد استخدمته العديد من الدول في الترويج للتطوع، وتغيير نظرة أفراد المجتمع ومواقفهم تجاه التبرع والتطوع، ونشر الأفكار للأعمال الخيرية، واعتماد آلية العمل الإلكتروني في العمل الخيري، وتوجيه المتبرعين لتحقيق أهداف المؤسسات الخيرية، فتعبئة الرأي العام نحو التطوع والوقف شرطًا أساسيًّا وجوهريًّا لنجاح تلك الجهود.

ويعد التطوعُ الإلكتروني هو نتاج الثورة التكنولوجية العالمية، وأن شيوع استخدام وسائل التواصل الإلكترونية عبر الإنترنت تعد ذات الأثر الكبير في انتشار دائرة التطوع الإلكتروني، كما أن هذا النمط قد شكل وسيلةً سهلة وسريعة في مجال ممارسة النشاطات التطوعية المتنوعة عبر تلك الوسائط، وأن التطوع الإلكتروني قد نقل النشاط التطوعي من إطاره المحلي المحدود إلى نطاق النشاط العالمي الواسع على مستوى العالم" (نزال وحبش، ٢٠١٤م، ٩٢).

ومن مميزات التطوع الإلكتروني قدرته الكبيرة على تخفيض تكاليف الإعداد لبرامج العمل التطوعي وأنشطته، وكذلك قدرته على استغلال طاقات المتطوعين واستثمارها، وتصنيف مهاراتهم وتوظيفها في الاتجاه

التطوعي المراد تحقيقه، إضافة إلى أنه يحول الطاقات في وقت الفراغ إلى طاقات نافعة وبنّاءة، كما يعمل على تذليل عقبات الزمان والمكان للمتطوعين عبر وسائل التطوع الإلكتروني المتعددة، وتسهيل وسيلة التواصل بينهم، كما أن التطوع الإلكتروني يوفر فرصةً كبيرة لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من شرائح المجتمع التي يصعب عليها الحركة أو التنقل من مكان لآخر (مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية، ٢٠١٠م، ٥).

ولقد انتشر في الآونة الأخيرة مفهومُ الصدقة الإلكترونية وخاصة في المملكة العربية السعودية، وقد تم جمع الكثير من التبرعات من خلالها.

وتتمثل وسائل الصدقة الإلكترونية فيما يلي:

أ- الوقف عن طريق الأكشاك الإلكترونية:

وتعد تلك الخدمة منتشرةً في العديد من الدول العربية وخاصة الكويت، وهي تتيح للواقفين تقديم أوقافهم في عدة مصارف وقفية معتمدة باستخدام الدفع النقدي أو بطاقة السحب الآلي بكل سهولة ويسر في إطار نظم أمان وحماية عالية الكفاءة والجودة.

ب- الوقف عن طريق نقاط البيع (POS):

وخدمة الوقف عن طريق نقاط البيع (POS) تمكن الواقف من استخدام بطاقة الائتمان (K-NET) أو بطاقة السحب الآلي، وتعامل جميع البيانات بسرية وضمن نظام أمني موثوق.

ج- الوقف عن طريق الرسائل القصيرة SMS:

خدمة الوقف عن طريق الرسائل القصيرة (SMS) والتي تسمح للمتبرع بدعم الوقفيات المعلن عنها، عن طريق إرسال رسالة قصيرة SMS حسب القيمة المراد التبرع بها.

د- التبرع عن طريق الرسائل القصيرة SMS:

خدمة التبرع عن طريق الرسائل القصيرة (SMS) والتي تسمح للمتبرع بدعم الحملات المعلن عنها، عن طريق إرسال رسالة قصيرة (SMS) حسب القيمة المراد التبرع بها، ومن أبرز هذه الحملات حملة التبرع لدعم مرضى الفشل الكلوي والذي أطلقته جمعية الأمير محمد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي، وحملة الجمعية الخيرية لمكافحة السرطان في المملكة العربية السعودية، وحملة التبرع لعلاج مرضى السرطان والتي أطلقها مركزُ الحسين للسرطان في المملكة الأردنية الهاشمية.

هـ- الوقف عن طريق الإنترنت:

وتتيح خدمة الوقف عن طريق الإنترنت للمتبرع إمكانية الوقف بخطوات سهلة وسريعة، ومثال ذلك بوابة الدفع الإلكترونية التي يوفرها موقعُ الأمانة العامة للأوقاف على الإنترنت في دولة الكويت (المركز الدولي للأبحاث والدراسات، د.ت، ٣٦).

ويتضح مما سبق أهمية الوقف الإلكتروني لمسايرته للتطورات والمتغيرات المتلاحقة، وأنه يعد نقلةً في أساليب الوقف؛ يتيح مشاركة جميع فئات المجتمع على المستوى المحلي والعالمي، وهو ما يفتح الباب لعولمة العمل

التطوعي والوقف بصفة خاصة، ويساعد أفراد المجتمع على تخطي العزلة الاجتماعية، ويعزز بناء الثقة بينهم، والذي يكون له دور مهم في المساهمة بفاعلية في دعم المشروعات المختلفة في مختلف جوانب الحياة، والذي ينعكس إيجابيًّا على تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

٣. تعزيز دور القطاع الوقفي في ريادة الأعمال:

يؤدي القطاعُ الوقفي دورًا فاعلًا نشطًا في عمليات التغيير الاجتماعي والتنمية، ويزداد دوره في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات ليصبح من اللاعبين الفاعلين في سوق العمل من خلال تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الفئات المختلفة بالمجتمع، خاصة في ظل انخفاض الموارد المتاحة في المجتمع وتغير الاحتياجات المجتمعية؛ وذلك حتى يسهم في إعداد وتدريب رواد أعمال المستقبل الذين ينشئون مشاريعهم الخاصة، ويستطيعون تطوير ريادة الأعمال لديهم، واكتساب المهارات التي تساعدهم على إدارة الموارد المالية العالية والقليلة، وتطوير القدرات المرتبطة باختراق سوق العمل الحالي والمستقبلي.

إن ريادة الأعمال تمكن الشباب من التعامل مع حالة عدم اليقين المتزايد، والتعقيد على الصعيدين العالمي والشخصي، وتعمل على تعزيز بيئة مواتية لرواد الأعمال الناشئين لتحقيق إمكاناتهم، ومساعدتهم على التركيز في تطوير أفكارهم؛ سواء لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها (أحمد، حسين، ٢٠١٦م، ٧٥)، كما تعمل ريادة الأعمال على توفير خبرات متنوعة ترتبط بسوق العمل، وذات جودة عالية وفق أفضل الممارسات

العالمية، والذي يمكّن الأفراد من اكتشاف فرص الأعمال المتاحة واستغلالها، وأداء دور قيادي في النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المحلي والإقليمي والدولي.

ويعد التدريبُ على ريادة الأعمال من مهام القطاع الوقفي؛ التي ينبغي أن يضطلع بها؛ لتوفير العناصر البشرية المؤهلة وتدريبها باستمرار؛ لزيادة مهاراتهم، للإسهام في تحمل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في مواقع العمل المختلفة.

ولقد ركزت رؤية ٢٠٣٠م على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، وخاصة أن المملكة احتلت المرتبة (٧٨) عالميًّا في مؤشر رأس المال البشري في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (World Evonomic Forum) الصادر من جنيف لعام ٢٠١٦م، واحتلت المرتبة (٩) في نطاق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الصقري والمحيميد، ٢٠١٧م، ٤٨٢).

لذا يعدُّ التدريب على ريادة الأعمال أحد مهمات القطاع الوقفي لرفع كفاءة الموارد البشرية من خلال إعداد الأفراد وتمكينهم من المعارف والمهارات؛ حيث يعد التدريبُ أهمَّ مجال اقتصاديات المستقبل في المنظومة الاقتصادية العالمية؛ لدوره في رفع المهارات والقدرات وتطويرها، والذي يحقق كفاءة وجاهزية الأفراد للعمل وفق المعايير المحلية والعالمية.

كما تبدو أهمية تدريب الموارد البشرية على ريادة الأعمال –وخاصة الجوانب الاقتصادية– ونشر ثقافة صنع المشروعات والتوسع فيها أمرًا مهمًّا بالمملكة العربية السعودية ؛ خاصة بعدما كشفت رؤية المملكة ٢٠٣٠م

عن ضعف مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي لا تتعدى (٢٠%) مقارنة ببعض الدول التي تصل النسبة فيها إلى (٧٠%) (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م، ٤١).

وبناء على ما سبق يبدو الدورُ المتوقع من القطاع الوقفي مهمًّا لتدريب أفراد المجتمع وتوعيتهم؛ لإيجاد قاعدة إنتاجية في المجتمع تسهم في إيجاد فرص العمل واقتناصها، والمبادرة في تأسيس الأعمال والتحرر من الاعتماد على الوظائف الحكومية، والاستثمار في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، ومواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والعالمية، والذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، ومعالجة الكثير من المشكلات مثل البطالة وغيرها، كما يسهم التدريب والتوعية في تمكين الأفراد من الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المتجددة، والتكيف بسرعة مع التغيرات غير المتوقعة.

وهناك العديد من البرامج التدريبية التي يمكن للقطاع الوقفي تدريبَ أفراد المجتمع عليها، والتي تتفق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، **منها**: التدريب على إدارة المعرفة، اقتصاد المعرفة، ريادة الأعمال، والمواطنة العالمية، خاصة أن رؤية المملكة تمثل إطارًا لتحويل المجتمع السعودي إلى مجتمع قائم على المعرفة.

وإن التوجه الذي تشهده المملكةُ العربية السعودية نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠م يحتم قيامَ القطاع الوقفي بدور مهم في تدعيم ريادة الأعمال لدى أفراد المجتمع، فالأساليب التقليدية قد لا تجدي شيئًا في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، كما أن أداء دور فعال في ريادة الأعمال يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل ما أصبح عليه

العالم من زيادة التنافسية والتوجه نحو تحقيق النمو بشكل متزايد، كما أصبحت ريادةُ الأعمال من أهم عوامل التنمية الاقتصادية؛ لاعتمادها على السرعة في الإبداع والابتكار من خلال تحويل الأفكار إلى واقع تطبيقي عبر المشروعات الريادية، وتسهم في بناء أفراد مزودين بمهارات وقدرات عالية تمكنهم من تأسيس شركات ومشروعات تسهم في دعم الاقتصاد تفعيلًا لرؤية ٢٠٣٠م، فلقد أصبح المستقبل لمن يملك القدرة على البناء والتطوير والتعامل مع التغيرات المتسارعة، ويتفق ذلك مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠م في تحسين البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وتحقيق تنمية حضرية مستدامة ومتوازنة، وتحسين مستوى جودة الحياة في مدن ومناطق المملكة.

٤. تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة:

إن نجاح أي مجتمع يعتمد على التعاون غير المحدود في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، والاعتماد على العمل التعاوني، والبعد عن المنافسة السلبية، والمشاركة في تنظيم مؤسسي يتولى قيادة التنمية، فالمجتمع كلٌّ متكامل تتداخل فيه المصالح وتتشابك فيه الأهداف، وعليه فلا بد من تكاتف جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في حل المشكلات ووضع الرؤى المستقبلية، والتأسيس لتنمية حقيقية، وتعبئة الجهود من أجل تحقيق تنمية مستدامة، خاصة في ظل تسارع التغيرات وتعقد المشكلات وزيادة الفجوات بين المجتمعات؛ نظرًا لزيادة الاحتياجات وقلة الموارد، والتفاوت في

تنفيذ البرامج التنموية.

ولقد فرضت المتغيراتُ المحلية والعالمية ضرورةَ التعاون والتبادل بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة (حكومية وخاصة) لمواجهة متغيرات النظام العالمي الجديد، والاستفادة من طاقات وموارد وخبرات القطاعات المختلفة، ولقد أشار تقريرٌ لمنظمة العمل الدولية إلى أن مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باتت متداخلة ومتشابكة لدرجة أنه لم يعد بمستطاع مؤسسة واحدة أن تحدث تأثيرًا لوحدها، فينبغي على المؤسسات أن تسعى لتحقيق الأهداف نفسها وتبتكر سبلاً للتعاون، وهذا يسهم في التنسيق والتناغم عبر حدود القطاعات والمؤسسات لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧م، ٨١).

وتعد الشراكةُ بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية والخاصة ضرورةً حتمية تفرضها التحدياتُ في ظل زيادة عبء توفير الخدمات، وزيادة مشكلة نقص التمويل، وضرورة الاستفادة من خبرات القطاعات المختلفة في المجتمع، فهي مشروع تعاوني بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع يستفيد كل منهما بخبرات الآخر، وتسهم الشراكة في تحقيق العديد من الأهداف، منها (معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، ٢٠١١م، ١٤):

أ- الاقتصاد في التكاليف:

حيث يمكن للجهات الحكومية المعنية تحقيقُ اقتصادٍ في التكلفة في مجالات إنشاء المشروعات واستغلالها وصيانتها.

ب- اقتسام المخاطر:

حيث يمكن للجهات الحكومية اقتسامُ المخاطر مع شركاء التنمية في المجتمع.

ج- **تحسين مستويات الخدمات العمومية**، أو الحفاظ على المستويات الرفيعة لها.

د- التنفيذ الأكثر كفاءة:

يمكن تحقيق الكفاءة من خلال الجمع بين الأنشطة المختلفة مثل التصميم والإنشاء، والاعتماد الأسرع للتمويل والكفاءة الأكثر في عملية اتخاذ القرار.

هـ- تحقيق فوائد اقتصادية:

الاندماج المطرد للجهات الحكومية في الشراكات يساعد على تحفيز الشريك الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية بأكثر فاعلية.

و- تقليص الإنفاق العمومي:

يمكن تخفيف الضغط على مستوى الميزانية العامة للدولة، والتقليص من عجزها.

كما تتمثل أهميةُ الشراكة في:

أ- تصحيح الوضع الاقتصادي.

ب- تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ج- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة.

د- خلق فرص عمل جديدة.

هـ- تحسين الخدمات المقدَّمة.

و- تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة.

ز- إعـادة توزيـع الأدوار بـين قطاعـات المجتمـع (القهيـوي والـوادي، ٢٠١٢م، ٢٤).

ويتضح مما سبق أن تعزيز الشراكة من شأنه أن يضمن تكامل الأنشطة المجتمعية، وأن يعزز بعضها بعضًا، ويعمل على التغطية الشاملة للمناطق المختلفة، فالشراكة ضرورة حتمية، ولها العديد من المبررات المتمثلة في زيادة الاحتياجات وضعف التمويل، وارتفاع درجة المخاطرة، والرغبة في توفير خدمات (اقتصادية واجتماعية وصحية وغيرها) ذات جودة عالية، وضمان المسؤولية المشتركة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يحتاج تحقيق الشراكة وجود رؤى مشتركة، وسياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية ملائمة؛ لتحقيق معدلات نمو مستمرة، وهذا ما تؤكد عليه رؤيةُ المملكة ٢٠٣٠م؛ حيث تؤكد في أهدافها الاستراتيجية على زيادة خلق فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات، رفع كفاءة التخطيط والتنفيذ، وتوفير بيئة حضرية محلية ذات معيشة صحية، وكل تلك الأهداف تتطلب التعاون والشراكة بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة، وتكوين علاقة شراكة تنموية مستديمة لها طبيعة تكاملية؛ لحشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع

من قطاع عام، وقطاع خاص، ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتتولى جميعها المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المرغوبة.

٥. تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي:

تعد الاستدامةُ مدرسةً فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على السواء، ولقد تعاظمت أهمية الاستدامة في العقود الأخيرة نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (بوشنقير ورقامي، ٢٠١٣م، ٣١)، وتحظى الاستدامة باهتمام واسع، **وتعرف بأنها:**

طرق جديدة للتفكير حول الدور الإنساني كأفراد أو شركات أو مجتمعات، وهي مصطلح مشتق من التنمية المستدامة، وتم طرحه في الثمانينات بعد أن جرى الحديثُ عن اقتصاد الانقراض ونفاد الموارد وفي مقدمتها الطاقة وتدهور رأس المال الطبيعي للأرض، وهي تعني أحقية الأجيال القادمة في أن يتمتعوا ببيئة آمنة وصحية، كما تمتع بها الجيلُ الحالي ومن قبله من الأجيال السابقة (نجم، ٢٠١١م، ٤٩٧).

وهناك العديد من الفوائد التي تعود على المجتمع من تطبيق الاستدامة، تتمثل فيما يلي:

أ- أنها تسهم في تحديد الخيارات، ووضع الاستراتيجيات، ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنًا وعدلًا.

ب- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في

التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

ج- تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

د- تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع (الجوزي، ٢٠١٢م، ٧٣).

وعلى المستوى المحلي فالتحديات التي يواجهها المجتمعُ السعودي كبيرةً، ولكن يمكن التغلب عليها من خلال تفعيل دور القطاع الوقفي وتحقيق استدامة أنشطته؛ وذلك من خلال تشجيع القطاع الوقفي على تنظيم وتنسيق أنشطته من خلال الشراكات والتحالفات وشبكات التنمية، وبناء الوعي التنموي واستمراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية؛ حيث يسهم ذلك في بناء قدرات هذا القطاع وتحسين أدائه، وتوسيع نطاق عملياته، فالقطاع الوقفي يعد عنصرًا فاعلًا في الدفع لإنجاز رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ويمكن تحقيقُ استدامة أنشطة القطاع الوقفي من خلال ما يلي:

أ- أن يكون النشاط الوقفي متأصلاً بقوة في الوعي الوطني بالمملكة.

ب- أن يسعى القطاع الوقفي بصفة مستمرة لتحسين أدائه وتطوير خططه وبرامجه في ضوء احتياجات المجتمع والمتغيرات المحيطة.

ج- أن تكون هناك ثقة متبادلة بين القطاع الوقفي والمنظمات الحكومية؛ باعتبار القطاع الوقفي شريكَ التنمية المستدامة، من خلال إيجاد قنوات التواصل بين الحكومة والقطاع الوقفي.

د- وجود تشريعات تعمل على تمكين أفراد المجتمع، وزيادة أهمية القطاع الوقفي ودوره التنموي، من خلال الاعتماد المكثف على القطاع الوقفي في تقديم العديد الخطط والبرامج التنموية.

هـ- إعداد دليل ينظم الشراكة بين الحكومة والقطاع الوقفي من خلال نهج متكامل.

و- توفير تغطية إعلامية كافية لعمل القطاع الوقفي، ووضع آلية للرصد والمراقبة والتقويم.

ز- تقويم أعمال القطاع الوقفي وفق المعايير الدولية.

ح- بناء قدرات القطاع الوقفي ومنظمات المجتمع المدني على ممارسة دور رقابي لأنشطة المجتمع بالكامل.

ط- إعلان مشروعات ذات تمويل دولي، والسماح للقطاع الوقفي بالمنافسة في تنفيذها وفق معايير معينة.

إن استدامة أنشطة القطاع الوقفي تقوم على فكر تنموي يتسم بالعقلانية والرشد، يمارس أنشطته من ناحية ويحافظ على موارده وجودة أدائه وممارساته من ناحية أخرى (في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والصحية وغيرها)، وهو يسهم بذلك في ضمان مشاركة فاعلة تسهم في تحقيق حياة جيدة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٦. حوكمة القطاع الوقفي:

يعد تطبيقُ الحوكمة اتجاهًا دوليًّا؛ يسعى إلى ترسيخ الشفافية والمحاسبية في القطاعات المختلفة من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة، ويشير مفهوم الحوكمة إلى: مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من جهة والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى؛ بحيث يضمن الممولون حسنَ استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية المؤسسات في الأجل الطويل، وتحقيق الرقابة الفعالة على الأداء (الخضيري، ٢٠٠٥م، ٣٠).

وترجع أهمية حوكمة المؤسسات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق، بما يمكّن من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية؛ للتوسع والنمو، وجعلها قادرةً على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة (ابن درويش، ٢٠٠٧م، ٢٢).

وتبرز أهميةُ حوكمة القطاع الوقفي في ضمان قدرته على الاستمرار في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تحقيق الشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية؛ حيث تسهم الحوكمة في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات، والقضاء على تضارب المصالح، وتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق تواصل أفضل بين جميع المعنيين، والتوصل إلى حل للمشكلات التي تواجه هذا القطاع، ومن ثم تقوية ثقة المجتمع في القطاع الوقفي.

وتتمثل أهمية ممارسة الحوكمة في القطاع الوقفي فيما يلي (الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، ٢٠١٢م، ٤):

أ- تقاوم الحوكمةُ أشكالَ الفساد الإداري والمالي عن طريق قيامها بتوفير الشفافية والمحاسبية؛ بحيث يمكن لأي مواطن أن يتأكد بأن هذا القطاع يترجم الموارد إلى برامج تحقق التنمية؛ وذلك عن طريق معرفة آليات صنع القرار، وتكلفة تقديم الخدمة، وجودة الخدمة المقدمة.

ب- تساعد على بناء كوادر في الجمعيات الأهلية، وإعداد صف ثانٍ من القيادات المستقبلية.

ج- تساعد في تحديد الأهداف وسبل تحقيقها، والرقابة على الأداء، وضمان الاستمرارية بأسلوب علمي يعتمد على دراسة احتياجات وأولويات المجتمعات والفئات المستهدفة.

د- تقلل من الأزمات المالية والإدارية، وتساعد على الخروج بأقل الخسائر، وتضمن استمرار وبقاء الجمعية.

هـ- تحقق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

و- تساعد في تقويم عمل القطاع الوقفي، وقياس العائد الاقتصادي منه وإبرازه.

ز- وجود عدالة وشفافية ومعاملة نزيهة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالقطاع الوقفي.

ح- تنمية الموارد المالية والبشرية في القطاع الوقفي.

كمـــا أشـــار الأســـرج (٢٠١٢م، ٢٣) إلى أن أهميـــة حوكمـــة الوقف تكمن فيما يلي:

أ- محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.

ب- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة المشروعات الوقفية.

ج- تفادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد، ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن؛ وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.

د- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبية والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

هـ- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.

ويتضح مما سبق أن هناك اتجاهًا عالميًّا نحو حوكمة القطاع الوقفي؛ لدورها في ضمان كفاءة الأداء وتحسين الأداء المالي، وتحقيق الشفافية والمحاسبية والمصداقية، وإدارة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وتحقيق الانسجام بينهم، وزيادة قدرة هذا القطاع على استغلال الموارد وإدارة المخاطر، خاصة مع التوجه نحو تعظيم دور الوقف في تمويل مشروعات المجتمع، وتخفيف الضغط على حكومات الدول، كما تسهم الحوكمةُ في الالتزام بالسلوكيات المهنية والأخلاقية، وضمان الحقوق والواجبات للأفراد، ويتفق ذلك مع ما أكدت

عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠م من ضرورة "تحفيز القطاع غير الربحي على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، وتسهيل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها" (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م، ٧٣).

٧. معوقات القطاع الوقفي:

يعد القطاعُ الوقفي جزءًا من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، وهو عامل مهمٌ من عوامل تحقيق التأثير الإيجابي في سياسات المجتمع واستراتيجياته وتحقيق أهدافه؛ ولذلك فإن أية عوائق تحد من دور القطاع الوقفي تشكل تحديًا للمجتمع، يدفع جميع المعنيين إلى البحث عن مختلف الوسائل التي يمكن من خلالها التغلبُ على تلك المعوقات.

وتتمثل معوقاتُ القطاع الوقفي فيما يلي:

أشار يوسفي (٢٠١٣م، ٩) إلى وجود العديد من المعوقات التي أدت إلى تهميش دور القطاع الوقفي، ومنها:

أ- شيوع اعتقاد خاطئ أن الأوقاف ليست سوى إدارة حكومية تعنى بشؤون المساجد وموظفيها من الأئمة، وأن لا صلة لها بالعمل الأهلي، والأنشطة الاجتماعية أو الإنمائية.

ب- الإهمال الذي أصاب الأوقاف في فترات سابقة، وعدم العناية بها أو الاجتهاد في إصلاحها، وتدني كفاءتها إداريًّا ووظيفيًّا.

ج- النظرة الضيقة للوقف على أنه فقط مؤسسة دينية (تعبدية)، ومن ثم فهو لا صلة له بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدنية؛

ولـذلك تقـل الإشـارة إلى نظـام الوقـف ودوره في تحقيـق التكافـل الاقتصـادي والاجتمـاعي، ومـن ثم تحقيـق التنميـة المسـتدامة في المجتمعات العربية.

د- فرض ضرائب ورسوم على بعض عمليات الوقف في بعض الدول.

وأشـــار مركـــزُ البحـــوث والدراســـات (٢٠٠١م، ١٥) إلى المعوقات التالية:

أ- عـدم إدراك المجتمـع لأهميـة القطـاع الـوقفي ممـا يحـول دون مسـاهمة المتطوعين مساهمة فعالة.

ب- قصـور الأجهـزة الإعلاميـة في تعميـق فكـرة التطـوع في أذهـان أفـراد المجتمع.

ج- تركـز واقتصـار أنشـطة المنظمـات في المـدن والمنـاطق الحضـرية وابتعادهـا عـن المنـاطق الريفيـة والباديـة، ممـا يعـني أن أنشـطة هـذه المنظمـات التي يفـترض فيهـا الشـمولُ المجتمعي قـد اقتصـرت على منـاطق وأفـراد قـد لا يكونـون بنفس مستوى حاجـة أفـراد المنـاطق الريفية النائية.

د- عـدم وضـوح أهـداف القطـاع الـوقفي لأعضـاء المجتمـع يعـد مـن المعوقات التي تحد من مساهمة المتطوعين مساهمة فعالة.

وأشـــار الصـــالح (٢٠١١م، ١٣٠-١٣١) إلى العديـــد مـــن المشكلات التي تواجه الوقف، وتتمثل في:

أ- تـداخل المصـالح الفئويـة كالقبائليـة والطائفيـة والعشـائرية للسـيطرة

على المؤسسات الوقفية وقيادتها وفقا لأجندة خاصة قد تنحرف بالمقاصد الوقفية.

ب- التعامل مع المشروعات الوقفية بعيدًا عن التخطيط المدروس وفقا للخطط التنموية والاستراتيجيات، ووفقا لدراسات إحصائية على أرض الواقع لاستقصاء حاجات المجتمع ومعطياته وأولوياته في هذا الشأن.

ج- فرض ضرائب من قِبل الدولة على مشروعات الوقف مما يؤدي إلى زيادة نفقات الأوقاف، وتراجع دورها في العمل الخيري، مع وجود تضخم وظيفي على شكل بطالة مستترة أو مقنعة بأجور مكلفة.

د- عدم وجود تعاون وتنسيق بين المؤسسات الوقفية على نحو واضح ومقنن؛ بحيث يتم توزيعُ الخدمات الوقفية على نحو يحقق الشمولية فيها مما يحقق مقاصد الواقفين في محلها المجدي، بدلًا من تكدسها في مجال دون المجالات الأخرى، أو في مكان دون الأماكن الأخرى.

هـ- افتقار معظم المؤسسات الوقفية إلى شبكة معلومات تتصل بأموال الموقوفات والحجج الوقفية، والمقاصد التي من أجلها أنشئ الوقف.

أما النعناعي (٢٠١٠م، ١١٣١) فقد أشار إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي، منها: المعوقات المرتبطة بالجوانب الإدارية مثل: قلة وضوح أهداف القطاع الوقفي، قلة الرغبة في التعاون

والمشـاركة الإيجابيـة، الـبطء في تقـديم الخـدمات، عـدم التقـويم المسـتمر للمشروعات، ضعف خبرات ومهارات بعض العاملين. وهناك معوقات مرتبطة بالجوانب التمويلية، مثل: ضعف الموارد المالية التي تساعد القطاع على تحقيق أهدافه، لا توجد خطط منظمة للحصول على دعم مادي مستمر. وهنـاك معوقـات مرتبطـة بالجوانـب التنسـيقية، مثـل: التكـرار والازدواجية في تقديم الخدمات، وقلة الاهتمام بوجود نوع من التنسيق بين قطاعات الأوقاف والمجتمع المدني.

ويؤكد ما سبق أن معوقات التبرع والوقف قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وبالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة المعوقات التالية:

أ- القصور في تعبئة الأفراد وتحفيزهم على المشاركة بالتبرع والوقف، والاعتماد على جهود عشوائية أو عفوية وغير ممنهجة ومخططة، فتقدم على أنها مجرد إسهام في تحمل نصيب من الأعباء المالية، ويقترن ذلك في أذهان الأفراد بأنه استنزاف لمواردهم المالية.

ب- ضعف ارتباط بعض المشروعات بالاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انسحابهم من المشاركة، أو رفض تقديم أي نوع من الدعم.

ج- تدني المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع فيما يتعلق بأهمية المشاركة ودورها في تنمية المجتمع.

د- ضعف الثقة أحيانًا بين المجتمع والقطاع الوقفي فيما يتعلق بتلبية احتياجاته ومتطلباته الأساسية؛ مما يدفع أفراد المجتمع ومؤسساته إلى قلة المشاركة.

هـ- ضعف مستويات الدخل الاقتصادي لأفراد المجتمع؛ مما قد لا يتيح لهم فرصةُ المشاركة بشكل كاف.

القسم الرابع

تطبيق الدراسة الميدانية، وتفسيرها وتحليلها

ويتم تناولها كالتالي:

أولًا: أهداف الدراسة الميدانية:

وتهدف الدراسة الميدانية إلى:

- رصد متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي.
- تحديد المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ثانيًا: إجراءات الدراسة الميدانية:

ويتم تناولها كما يلي:

١. مجتمع الدراسة وعينتها:

بلغت عينة الدراسة (٥٣٢) فردًا.

منهم (١٧٦) من المسؤولين بالقطاع الوقفي (منهم ٦٣ من الطائف، و٦٧ من جدة، و٤٦ من الرياض).

و(١٧٢) من أعضاء هيئة التدريس (منهم ٧٥ من جامعة الطائف، و٥٤ من جامعة الملك عبد العزيز بجدة، و٤٣ من جامعة الملك سعود بالرياض).

و(١٨٤) من رجال الأعمال (منهم ٥٢ من الطائف، و٧١ من جدة، و٦١ من الرياض).

وتم اختيار تلك العينة؛ لأنهم من ذوي الخبرة، والذين يستطيعون تقويم

الوضع الحالي، وتحديد معوقات القطاع الوقفي، كما أنهم من المنوط بهم قيادة التغيير والتطوير للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٢. أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة، وتم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية مستفيدًا من الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، وبلغ عدد عباراتها (٥٠) عبارة، **موزعة على محورين:**

المحور الأول:

(متطلبات تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي).

المحور الثاني:

(المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م).

٣. صدق الأداة وثباتها:

تم عرض الاستبانة على بعض المحكمين المتخصصين، وتم الاستفادة من ملاحظاتهم واقتراحاتهم، ثم تم تجريبُ الاستبانة على مجموعة من مجتمع العينة (من خارج عينة الدراسة)؛ للتأكد من وضوح العبارات وفهمها، وأن الاستبانة تقيس ما صممت لقياسه فعلًا، وتم أخذ ملاحظاتهم في الاعتبار عند تصميم الاستبانة في شكلها النهائي، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من (٥٠) عبارة، **موزعة كالآتي:**

المحور الأول: (متطلبات تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م في القطاع الوقفي):

ويتضمن ستة أبعاد، وهي:

- التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي.
- نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني.
- تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة.
- تعزيز دور القطاع الوقفي في ريادة الأعمال.
- تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي.
- حوكمة القطاع الوقفي.

ويتضمن كل بُعد (٦) عبارات.

المحور الثاني: (المعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م):

وتضمن (١٤) عبارة.

ولحساب ثبات الاستبانة تم تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج العينة، قوامها (٤٠) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف، وبعض القيادات الإدارية بالقطاع الوقفي، وبعض رجال الأعمال، وباستخدام طريقة إعادة التطبيق، تم حساب معامل الارتباط باستخدام معادلة بيرسون (البطش وأبو زينة، ٢٠٠٧م) بين درجات الاستجابة في المرة الأولى

ودرجات الاستجابة في المرة الثانية، ووجد أنه (٠,٨٦ %)، ومن خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وجد أن معامل الصدق (٠,٩٣) وهذه القيمة تعد مرتفعةً وتؤكد أن الاستبانة على درجة مرتفعة من الصدق؛ وبهذا أصبحت جاهزة للتطبيق.

ثالثًا: المعالجة الإحصائية:

تم معالجةُ بيانات الدراسة وفقًا لبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS).

حيث استخدم الباحث أساليب المعالجة الإحصائية التالية:

١. المتوسط الحسابي Mean:

وذلك لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة إزاء محاور وأبعاد الدراسة المختلفة، واستخراج متوسط الترتيب لكل عبارة من عبارات تلك المحاور.

٢. الانحراف المعياري Deviation:

لقياس مدى التشتت في إجابات العينة إزاء كل عبارة من عبارات الاستبانة

٣. معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

٤. تحليل التباين الأحادي

One Way-Analysis of Variance (ANOVA):

لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة المختلفة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

٥. اختبار شيفية Scheffe للمقارنات المتعددة:

لتحديد اتجاه صالح الفروق الدالة إحصائيًّا بين المتغيرات المختلفة.

وتكون سلم الاستجابة على عبارات الاستبانة من خمس درجات وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي.

وذلك على النحو التالي:

(موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة) لتقابل الدرجات (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد الباحث النسب التالية:

- تكون الاستجابة ضعيفة جدًّا في الفئة (من ١ أقل من١,٨٠).
- وضعيفة في الفئة (من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠).
- ومتوسطة في الفئة (من ٢,٦٠ إلى أقل ٣,٤٠).
- ومرتفعة في الفئة (من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠).
- ومرتفعة جدًّا في الفئة (من ٤,٢٠ إلى ٥).

رابعًا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والذي نصه:

"ما متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي؟".

تم تحليل استجابات عينة الدراسة وفقًا للمحاور المختلفة والعبارات.

وهذا ما سيتم تناوله في الآتي:

١. النسبة لمحور التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي:

يوضح جدول (١) استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي.

جدول (١)

استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	توظيف منهجية التخطيط الاستراتيجي في القطاع الوقفي	٤,٢١٨	٠,٧٩٨	مرتفعة جدًّا	٤
٢	قيام القطاع الوقفي بإجراء دراسات عن احتياجات المستفيدين بشكل مستمر	٤,١١٤	٠,٦٦٣	مرتفعة	٦
٣	إجراء القطاع الوقفي التعديلات اللازمة في استراتيجياته لتلبية احتياجات المستفيدين من خدماته	٤,٤٥٣	٠,٥٣٨	مرتفعة جدًّا	٢
٤	تبني القطاع الوقفي لطموحات المجتمع السعودي في أنشطته في ضوء رؤية ٢٠٣٠م	٤,٤٦٤	٠,٧٥٩	مرتفعة جدًّا	١
٥	مراعاة القطاع الوقفي للاحتياجات المستقبلية للمستفيدين عند تنفيذ مشروعاته	٤,١٤٦	٠,٨٦٤	مرتفعة	٥
٦	مراجعة القطاع الوقفي لأدائه بشكل دوري في ضوء المستجدات	٤,٣٥٣	٠,٧٠١	مرتفعة جدًّا	٣
	الدرجة الكلية	٤,٢٩١	٠,٧٢٠	مرتفعة جدًّا	

ويتضح من جدول (١) السابق أن تقدير العينة لمحور التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي جاء بدرجة مرتفعة جدًّا، بمتوسط حسابي (٤,٢٩١) وانحراف معياري (٠,٧٢٠).

ويدل ذلك على رؤية العينة لأهمية التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي؛ حيث إنه أحد العمليات الإدارية الفعالة؛ يعمل على تحسين الأداء، وضمان التعامل الفعال مع جميع عناصر المنظومة، ووضع الرؤى المستقبلية للعمل.

وقد تراوح المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور بين (٤,٤٦٤ – ٤,١١٤) وهي قيم تراوحت بين مرتفعة جدًّا ومرتفعة، مما يدل على تجانس استجابات العينة حول محور التخطيط الاستراتيجي كأحد متطلبات تحقيق دور فاعل للقطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

وبالنسبة للعبارات:

جاءت العبارة (٤):

في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٤,٤٦٤) لتؤكد على رؤية العينة بضرورة تبني القطاع الوقفي لطموحات المجتمع السعودي في أنشطته في ظل رؤية ٢٠٣٠م؛ وذلك من خلال التخطيط لأنشطة القطاع، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة، والذي يحقق التكامل في تحقيق التنمية المستدامة.

وجاءت العبارة (٣):

في المرتبة الثانية لتؤكد على رؤية العينة لضرورة إجراء القطاع الوقفي

التعديلات اللازمة في استراتيجياته لتلبية احتياجات المستفيدين من خدماته؛ وذلك لمراعاة الاحتياجات المختلفة للمستفيدين والتي تتأثر بالمتغيرات المحيطة.

أما العبارة (٢):

فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٤,١١٤) وهي بدرجة مرتفعة، لتؤكد على ضرورة قيام القطاع الوقفي بإجراء دراسات عن احتياجات المستفيدين بشكل مستمر، وذلك حتى يمكن تلبيةُ تلك الاحتياجات، وتحقيق حياة ملائمة لهم تتناسب مع المتغيرات المحيطة والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتطورة.

٢. بالنسبة لمحور نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني:

يوضح جدول (٢) استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني.

جدول (٢)

استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني

م	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	استغلال القطاع الوقفي لوسائل الإعلام في تشجيع أفراد المجتمع على الوقف الإلكتروني وتنويع مصادر تمويل القطاع الوقفي	٤,٥٠١	٠,٧٩١	مرتفعة جدًّا	٣
٢	تنظيم لقاءات وبرامج عبر الوسائل الإلكترونية المختلفة للترويج للمشروعات الوقفية.	٤,٥٣٢	٠,٦٩٢	مرتفعة جدًّا	١
٣	نشر ميزانية القطاع الوقفي في وسائل الإعلام ليطلع عليها جميع المعنيين لتعزيز الثقة في القطاع الوقفي	٤,٢٣٥	٠,٩٠٥	مرتفعة جدًّا	٥
٤	الاستعانة بذوي الخبرة في تنظيم لقاءات مع أفراد المجتمع لنشر ثقافة الوقف الإلكتروني.	٤,٣٢٨	٠,٩٣٢	مرتفعة جدًّا	٤
٥	إنشاء لجنة لتعزيز ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني.	٤,٠٠٠	٠,٨٧٢	مرتفعة	٦
٦	الإعلان عن يوم مفتوح للوقف الإلكتروني للتوعية بدوره في تحقيق التنمية	٤,٥٣٠	٠,٧٤٧	مرتفعة جدًّا	٢
	الدرجـة الكليـــة	٤,٣٥٤	٠,٨٢٣	مرتفعة جدًّا	

ويتضح من جدول (٢) السابق اتفاق عينة الدراسة على محور نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني كأحد متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، وجاء المحور ككل بدرجة مرتفعة جدًّا وبمتوسط حسابي (٤,٣٥٤)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٥٣٢-٤,٠٠٠).

مما يدل على وعي العينة بأن نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني يعد عملًا حيويًّا، وذا أولوية في زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع، والذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التطوع والوقف الإلكتروني، خاصة وأن الوقف الإلكتروني يعد إجراء بسيطًا لكنه قد يدعم الموارد المالية للقطاع الوقفي بصورة كبيرة.

وبالنسبة للعبارات:

جاءت العبارة (٢):

في المرتبة الأولى، تنظيم لقاءات وبرامج عبر الوسائل الإلكترونية المختلفة للترويج للمشروعات الوقفية، وهو ما يعني استغلال القطاع الوقفي للوسائل التقنية في تشجيع أفراد المجتمع على الوقف، وتعريفهم بالمشروعات الوقفية المنجزة ودورهم فيها، وهو يدل على وعي العينة بالدور المهم الذي تؤديه الوسائل الحديثة في تقديم الصورة الصحيحة عن القطاع الوقفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والذي يدفع أفرادَ المجتمع للتبرع وتقديم الأوقاف المختلفة.

أما العبارة (٦):

فقد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٥٣٠) وهي بدرجة مرتفعة جدًّا، مما يدل على رؤية العينة أن القطاع الوقفي يحتاج إلى توعية المواطنين بدوره في تحقيق حياة ملائمة لأفراد المجتمع، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الإعلان عن يوم مفتوح للوقف الإلكتروني للتوعية بدوره في تحقيق التنمية، وتنمية الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع لتعزيز مشاركتهم المادية والمعنوية.

أما العبارة (٥):

فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٠٠٠) وهي بدرجةٍ مرتفعةٍ، مما يدل على رؤية العينة على ضرورة إنشاء لجنة لتعزيز ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني.

وقد يعبر حصولُ تلك العبارة على المرتبة الأخيرة على اعتقاد العينة بأن ثقافة التطوع ليست على المستوى المطلوب، وأنها تحتاج إلى المزيد من الجهود لنشر تلك الثقافة لدفع الناس لبذل المزيد من الجهود تجاه القطاع الوقفي؛ حتى يمكن المساهمة بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع، وقد يفسر تأخرُ تلك العبارة بظن العينة أن اللجنة قد لا تؤدي دورها على المستوى المطلوب.

٣. بالنسبة لمحور تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة.

يوضح جدول (٣) استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة.

جدول (٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة

م	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	بناء جسور التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة	٤,٠٠٧	٠,٧٧١	مرتفعة	٦
٢	حصر أهم المتطلبات الاستثمارية للقطاع الوقفي في ضوء رؤية ٢٠٣٠م لتعريف مؤسسات المجتمع بها ورصد مجالات التعاون	٤,٣١٥	٠,٦٨١	مرتفعة جدًّا	٥
٣	المشاركة في المؤتمرات العلمية التي تعقدها الجامعاتُ والمراكزُ البحثية؛ للتوعية بدور القطاع الوقفي التنموي	٤,٣٩٨	٠,٦١٢	مرتفعة	٣
٤	السعي لمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة في تمويل بعض المشروعات	٤,٧٦٨	٠,٤٢٢	مرتفعة جدًّا	١
٥	الاستفادة من تجربة القطاعات الوقفية في دول العالم المختلفة في استثمار أموال القطاع الوقفي	٤,٣٨٧	٠,٥٧٦	مرتفعة	٤
٦	تخصيص القطاع الوقفي جزءًا من تمويله للاستثمار في البحث العلمي	٤,٥٥٦	٠,٦٨٢	مرتفعة جدًّا	٢
	الدرجـة الكليـة	٤,٤٠٥	٠,٦٢٤	مرتفعة جدًّا	

ويتضح من جدول (٣) السابق حصولُ محور تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة، على متوسط حسابي (٤,٤٠٥) وهي درجة مرتفعة جدًّا، مما يدل على وعي العينة بأهمية تحقيق الشراكة بين مؤسسات المجتمع المختلفة؛ حيث تضمن الشراكةُ فعاليةَ التنمية، وسد الفجوة في الموارد، وتقليل المخاطر، من خلال تحقيق التقارب والتعاون بين المؤسسات والذي يحقق التقاء الأهداف، وتحقيق التفاهم وتلبية احتياجات المجتمع المختلفة، وإعلاء المصلحة العليا للمجتمع.

وبالنسبة للعبارات:

جاءت العبارتان (٤، ٦):

في المرتبتين الأولى والثانية بمتوسط حسابي (٤,٧٦٨، ٤,٥٥٦) على التوالي، لتؤكدا على رؤية العينة ضرورة السعي لمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة في تمويل بعض المشروعات، وتخصيص القطاع الوقفي جزءًا من تمويله للاستثمار في البحث العلمي، ويعزي ذلك لإدراك العينة للدور المهم للتعاون بين مؤسسات المجتمع (الحكومية، الخاصة، القطاع الوقفي) من أجل إعادة توزيع الأدوار ونشر ثقافة البحث العلمي؛ لتحسين الأوضاع بالمجتمع، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وجاءت العبارة (١):

في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٤,٠٠٧) وهي بدرجة مرتفعة، مما يدل على تأكيد العينة على ضرورة بناء جسور التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة؛ لتحقيق مشاركة إيجابية ومستدامة، تضمن تحقيق

متطلبات التنمية في المجالات المختلفة بالمجتمع، وتمكن القطاع الوقفي من القيام بدور فعال في أدواره التنموية المختلفة، وقد يفسّر تأخرُ ترتيب تلك العبارة لاعتقاد العينة أن تعاون القطاع الوقفي مع المؤسسات الحكومية والخاصة يحتاج لبذل المزيد من الجهود لزيادة ثقة القطاعات في بعضها البعض، ثم تأتي عملية التعاون والمشاركة.

٤. بالنسبة لمحور تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال.

يوضح جدول (٤) استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال.

جدول (٤)

استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال

م	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	تدريب فئات المجتمع المختلفة على مهارات ريادة الأعمال	٤,١٥٠	٠,٧٨٥	مرتفعة	٥
٢	قيام القطاع الوقفي بدعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشروعات الصغيرة	٤,٣٨٩	٠,٨١٧	مرتفعة جدًّا	٣
٣	تزويد أفراد المجتمع بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بمشروعات تخدم المجتمع لمواجهة احتياجات سوق العمل المستقبلية	٤,٢٩٥	٠,٥٣٢	مرتفعة جدًّا	٤
٤	قيام القطاع الوقفي بدراسات لرصد متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل	٤,٤٥٤	٠,٦٩١	مرتفعة	١
٥	بناء قاعدة بيانات تحتوي على الأفكار الريادية لتشجيع أفراد المجتمع على تحويلها لمشروعات ومنتجات	٤,٣٩٤	٠,٦٥٦	مرتفعة	٢
٦	أن يكون القطاع الوقفي نموذجًا واقعيًّا لريادة الأعمال يؤدي مهامه بكفاءة عالية	٤,٠٢٢	٠,٨٢٧	مرتفعة	٦
	الدرجـة الكليـــة	٤,٢٨٤	٠,٧١٨	مرتفعة جدًّا	

ويتضح من جدول (٤) السابق حصولُ المحور ككل على متوسط حسابي (٤,٢٨٤) وانحراف معياري (٠,٧١٨) وهو بدرجة مرتفعة جدًّا، لتؤكد على رؤية العينة أهمية مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال؛ حيث تعد ريادة الأعمال استراتيجيةً فعالةً لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق القدرة التنافسية المستدامة، كما أن مهارات ريادة الأعمال تمكن الأفراد من زيادة قدرتهم على تحويل الأفكار إلى واقع تطبيقي عبر المشروعات الريادية.

وبالنسبة للعبارات:

جاءت العبارتان (٤، ٥):

في المرتبتين الأولى والثانية بمتوسط حسابي (٤,٤٥٤، ٤,٣٩٤) على التوالي، مما يؤكد رؤية العينة على أهمية قيام القطاع الوقفي بدراسات لرصد متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وبناء قاعدة بيانات تحتوي على الأفكار الريادية لتشجيع أفراد المجتمع على تحويلها لمشروعات ومنتجات، وهذا أحد المحاور الرئيسة في ريادة الأعمال، وخاصة بعدما أصبحت ريادة الأعمال ضرورةً من ضرورات العصر، يمكن من خلالها تدريبُ الأفراد على امتلاك الخصائص الريادية، واستثمار إمكاناتهم، والاستغلال الأمثل للموارد والفرص المتاحة، وتحدي الصعاب وبعض المخاطر لتحويل الأفكار إلى واقع ملموس يحقق التطوير والتحسين للفرد والمؤسسة.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٦):

لتؤكد على رؤية العينة أهمية أن يكون القطاعُ الوقفي نموذجًا واقعيًّا لريادة الأعمال يؤدي مهامه بكفاءة عالية، وقد يعزي تأخيرُ ترتيب تلك العبارة إلى اعتقاد العينة أن ريادة الأعمال تتطلب المزيد من الأموال للإنفاق على المشروعات الريادية، كما أن تلك المشروعات تحتاج دعمًا متواصلًا، وهو ما قد لا يتحقق مع الأوقاف؛ حيث قد تتوقف الأموال المرصودة أو الموقوفة أو تتأخر بعض الشيء، وهو ما يؤثر على الاستثمار في تلك المشروعات الريادية، ومن ناحية أخرى قد يفتقد بعضُ المسؤولين في القطاع الوقفي –وخاصة الجمعيات الخيرية– بعض المهارات الريادية من مبادرة ومخاطرة وتفرد، وغيرها.

٥. بالنسبة لمحور تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي.

يوضح جدول (٥) استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي.

جدول (٥)

استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي

م	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	اهتمام القطاع الوقفي بجودة الخدمات التي يقدمها	٤,٠٨٠	٠,٦٦٠	مرتفعة	٥
٢	اهتمام القطاع الوقفي باستمرارية الحصول على الموارد المالية من الممولين والواقفين	٤,٤٣٤	٠,٥٣٢	مرتفعة جدًّا	٢
٣	اهتمام القطاع الوقفي بجودة العمليات الإدارية في داخله	٤,٣٤٥	٠,٧٣٤	مرتفعة جدًّا	٣
٤	اهتمام القطاع الوقفي بجودة التواصل مع مؤسسات المجتمع على المدى البعيد.	٤,٠٦٩	٠,٥١٧	مرتفعة	٦
٥	إجراء القطاع الوقفي عملية تقويم ومتابعة شاملة لكل أنشطته	٤,٤٨٣	٠,٧١١	مرتفعة جدًّا	١
٦	اهتمام القطاع الوقفي بأن تكون أنشطته في جميع مجالات التنمية	٤,٣٣٦	٠,٧١٩	مرتفعة جدًّا	٤
	الدرجـة الكليـــة	٤,٢٩١	٠,٦٤٥	مرتفعة جدًّا	

ويتضح من جدول (٥) السابق حصول محور تحقيق استدامة أنشطة

القطـاع الـوقفي علـى متوسـط حسـابي (٤,٢٩١) وانحـراف معيـاري (٠,٦٤٥) وهـي بدرجة مرتفعة جدًّا، لتدل على رؤية العينة ضرورة سعي القطـاع الـوقفي لتحقيـق اسـتدامة أنشـطته بـل والمسـاهمة في تحقيـق التنميـة المستدامة؛ حيث إن قضية الاستدامة من أهم التطورات في الفكر التنموي الحـديث، والـتي تؤكـد على تحقيق الانسـجام بين جوانـب التنمية المختلفـة (الاقتصـادية والاجتماعيـة والبيئيـة وغيرهـا)، وتسـعى إلى اسـتمرارية عمليـة التنمية من خلال قوة الدفع الذاتية.

وفيما يتعلق بالعبارات:

جاءت العبارتان (٥، ٢):

في المـرتبتين الأولى والثانيـة بمتوسـط حسـابي (٤,٤٨٣، ٤,٤٣٤) علـى التوالي، وهي تعني اتفاق العينة على أهمية قيام القطاع الوقفي بإجراء عملية تقـويم ومتابعـة شـاملة لكـل أنشـطته؛ للتعـرف على جوانـب القـوة ومحاولـة تـدعيمها، ورصـد مـواطن الضـعف ومحاولـة تلافيهـا، وكـل ذلـك يـؤدي إلى التحسـين والتطـوير المسـتمر، وأداء الأعمـال بكفـاءة وفعاليـة، بمـا يضـمن تحسين العمليات الداخلية، وتلبية احتياجات المستفيدين، كما ترى العينةُ ضـرورة اهتمـام القطـاع الـوقفي باسـتمرارية الحصـول على المـوارد الماليـة مـن الممولين والواقفين؛ حتى يمكن الشروع في إعداد خطط بعيدة المدى لتلبية احتياجات المجتمع، والمشاركة مع المؤسسات المختلفة في إنجاز العديد من أنشطة التطوير.

وجاءت العبارة (٤):

في المرتبة الأخيرة، مما يعني رؤيةُ العينة أنه وعلى الرغم من أهمية اهتمام القطاع الوقفي بجودة التواصل مع مؤسسات المجتمع على المدى البعيد، إلا أن ذلك قد لا يتحقق بالدرجة المطلوبة؛ إما نتيجة لتغير الظروف المجتمعية، أو تغير الأفراد المسؤولين بالقطاع الوقفي، أو ضعف الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي من قبل القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة، وقد يرجع ذلك أيضا إلى ضعف ثقة المسؤولين بالقطاع الوقفي في قدرة القطاع في الحصول على الأموال اللازمة لاستثمارها في المشروعات طويلة الأجل.

٦. بالنسبة لمحور حوكمة القطاع الوقفي.

يوضح جدول (٦) استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور حوكمة القطاع الوقفي.

جدول (٦)

استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور حوكمة القطاع الوقفي

م	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	سعي القطاع الوقفي للإفصاح والشفافية في جميع أنشطته	٣,٧٥١	٠,٨١١	مرتفعة	٦
٢	اختيار القطاع الوقفي الأكفاء لإدارة أنشطته	٤,٣٤٤	٠,٥٢٤	مرتفعة جدًّا	٣
٣	تشديد القطاع الوقفي الرقابة على جميع أنشطته	٤,٧٠٨	٠,٥٠٢	مرتفعة جدًّا	١
٤	التزام القطاع الوقفي باللوائح المنظمة التي تصدرها الجهات المعنية	٤,٢٤٤	٠,٥٢٨	مرتفعة جدًّا	٥
٥	مشاركة القطاع الوقفي للواقفين في رسم سياسة العمل	٤,٦٤٨	٠,٥٣٠	مرتفعة جدًّا	٢
٦	تقديم القطاع الوقفي معلومات مفصلة للواقفين عن أنشطة القطاع	٤,٢٧٨	٠,٥٦٣	مرتفعة جدًّا	٤
	الدرجـة الكليـــة	٤,٣٢٨	٠,٥٧٦	مرتفعة جدًّا	

ويتضح من جدول (٦) السابق حصولُ محور حوكمة أنشطة القطاع الوقفي على متوسط حسابي (٤,٣٢٨) وانحراف معياري (٠,٥٧٦) وهي بدرجة مرتفعة جدًّا، لتدل على رؤية العينة ضرورة حوكمة القطاع الوقفي؛

لإيمانهم بأهمية الحوكمة في تحقيق الاستقرار والمصداقية والمحاسبية، والذي يؤدي إلى زيادة ثقة المجتمع في القطاع الوقفي فتزداد قيمة الأموال الموقوفة، كما أن الحوكمة تضمن قدرًا ملائمًا من الطمأنينة للواقفين والمتبرعين، وتقوي العلاقة بين الواقفين والمستفيدين، كما أنها يمكن أن تسهم في جلب مصادر تمويل إقليمية وعالمية لهذا القطاع.

وفيما يتعلق بالعبارات:

جاءت العبارة (٣، ٥):

في المرتبتين الأولى والثانية بمتوسط حسابي (٤,٧٠٨، ٤,٦٤٨) على التوالي، وهي تعني اتفاقُ العينة على ضرورة تشديد القطاع الوقفي الرقابة على جميع أنشطته، ومشاركة القطاع الوقفي للواقفين في رسم سياسة العمل؛ لضمان تحقيق بعض متطلبات تحقيق رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، من خلال التواصل الفعال بين القطاع الوقفي والواقفين والمستفيدين، وتحقيق الاستمرارية والوضوح وتبادل الأفكار والخبرات، والتعرف على المشكلات وضمان تقبلها، ومواجهتها بصورة جماعية، وإشاعة جو تعاوني، وتحقيق الالتزام في الأعمال.

وجاءت العبارة (١):

في المرتبة الأخيرة، مما يعني رؤية العينة أنه وعلى الرغم من سعي القطاع الوقفي للإفصاح والشفافية في جميع أنشطته، إلا أن هناك بعض الأنشطة قد تتم دون الإعلان عنها للواقفين أو المتبرعين، كما أنه قد لا يقدم القطاع الوقفي كشف حساب سنوي عن أنشطته لأفراد المجتمع.

وللإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة:

والذي نصه: "ما معوقات القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م؟ تم استخراجُ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المعوقات من وجهة نظر العينة، وهذا ما يوضحه جدول (٧).

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول معوقات القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	ضعف الوعي العام بأهمية دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م	٤,٣٧٢	٠,٤٨٣	مرتفعة جدًّا	١٣
٢	ضعف اهتمام القطاع الوقفي بالأفكار الريادية والمبدعة	٤,٤٤٣	٠,٦٤٨	مرتفعة جدًّا	١٠
٣	انحصار اهتمام القطاع الوقفي بمشكلات الحاضر دون اعتبار كاف لمتطلبات المستقبل	٤,٦٥٦	٠,٤٧٥	مرتفعة جدًّا	٤
٤	ضعف ثقة القطاع الوقفي في قدرته على المساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م	٤,٥٨٠	٠,٥٢٣	مرتفعة جدًّا	٧
٥	صعوبة تطبيق الخطط الاستراتيجية للقطاع الوقفي بسبب ضعف الإمكانات البشرية والمادية	٤,٧٣١	٠,٤٤٣	مرتفعة جدًّا	٢

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
٦	ضعف قدرة القطاع الوقفي على ملاحظة المتغيرات في البيئة المحيطة، واستثمار ما بها من فرص	٤,٥٥٦	٠,٤٩٧	مرتفعة جدًّا	٨
٧	تركيز القطاع الوقفي على المبادرات الفردية دون التوجه لتحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة)	٤,٦٢٧	٠,٤٨٣	مرتفعة جدًّا	٥
٨	غياب وجود رؤية استراتيجية للقطاع الوقفي تحدد أدواره في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م	٤,٦٢٤	٠,٤٨٤	مرتفعة جدًّا	٦
٩	غياب وجود قواعد بيانات تحدد مجالات عمل القطاع الوقفي لخدمة تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م	٤,٨٠٠	٠,٣٩٩	مرتفعة جدًّا	١
١٠	زيادة الأعباء الملقاة على القطاع الوقفي للمساهمة في تنمية المجتمع	٤,٦٦٧	٠,٤٧١	مرتفعة جدًّا	٣
١١	ضعف توظيف القطاع الوقفي للتقنيات الحديثة	٤,٣٧٧	٠,٧٤٥	مرتفعة جدًّا	١٢
١٢	الفجوة بين تطلعات قادة القطاع الوقفي وبين الممارسات على أرض الواقع	٤,٣٤٧	٠,٤٨٤	مرتفعة جدًّا	١٤
١٣	ضعف مستوى تبادل المعلومات بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة)	٤,٥٠١	٠,٥٦٤	مرتفعة جدًّا	٩
١٤	قلة وجود نظام للمحاسبة المتبادلة بين القطاع الوقفي والحكومي	٤,٣٩٤	٠,٦٧١	مرتفعة جدًّا	١١
	الدرجـــة الكليـــة	٤,٥٤٨	٠,٥٢٦	مرتفعة جدًّا	

ويتضح من جدول (٧) السابق حصولُ محور معوقات القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م على متوسط حسابي (٤,٥٤٨) وانحراف معياري (٠,٥٢٦) وهي بدرجةٍ مرتفعةٍ جدًّا، كما تراوح المتوسط الحسابي للعبارات بين (٤,٨٠٠، ٤,٣٤٧) وجميعها بدرجةٍ مرتفعةٍ جدًّا؛ مما يعني اتفاق عينة الدراسة على تلك العبارات كمعوقات تقف في طريق القطاع الوقفي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

وكانت أبرز الاستجابات على النحو التالي:

احتلت العبارة (٩):

المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٨٠٠) لتؤكد على غياب وجود قواعد بيانات تحدد مجالات عمل القطاع الوقفي لخدمة تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وقد يرجع ذلك لضعف التواصل والتنسيق بين المؤسسات الوقفية المختلفة من جمعيات خيرية، مؤسسات دينية "الدعوة والوعظ والإرشاد"، مؤسسات للتعليم والبحث، مؤسسات تعليم وتحفيظ القرآن الكريم، مؤسسات الخدمة الاجتماعية، ومؤسسات الصحة، وغيرها، كما قد يفسر ذلك بضعف التعاون بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع، والذي يؤدي إلى قلة تبادل المعلومات المرتبطة بأنشطة القطاع، على الرغم من أهمية وجود قواعد البيانات في التعامل مع المشكلات بالسرعة الملائمة؛ حيث إنها تسرع عملية الوصول للبيانات، كما يمكن التعديل في البيانات واسترجاعها بصورة مستمرة.

واحتلت العبارة (٥):

المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٧٣١)، وهي تؤكد رؤية العينة أن هناك صعوبةٌ في تطبيق الخطط الاستراتيجية للقطاع الوقفي بسبب ضعف الإمكانات البشرية والمادية، وقد يعزي ذلك إلى ضعف ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع والذي يؤدي إلى قلة استمرارية الدعم المالي والفني للقطاع الوقفي، وهو ما يؤثر على إنجاز الأنشطة التنموية المختلفة.

أما العبارة (١٠):

فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٦٦٧)، وهي تؤكد رؤية العينة أن هناك زيادة الأعباء الملقاة على القطاع الوقفي للمساهمة في تنمية المجتمع، وقد يرجع ذلك إلى الاتجاه العالمي في التوجه نحو القطاع الثالث -والذي يعد القطاعُ الوقفي أحد جوانبه- ورغبة الدول المختلفة في تحمل القطاع الوقفي بعض أعباء التنمية؛ لتخفيف الضغط على الحكومات.

وجاءت في المرتبة الرابعة العبارة (٣):

بمتوسط حسابي (٤,٦٥٦) وهو ما يعني اتفاقُ عينة الدراسة على أن انحصار اهتمام القطاع الوقفي بمشكلات الحاضر دون اعتبار كاف لمتطلبات المستقبل يمثل معوقًا كبيرًا، وقد يعزي ذلك إلى عدم ثقة القطاع الوقفي في استمرارية الحصول على الدعم المالي من الواقفين والمتبرعين، والذي يجعلهم يركزون على حل المشكلات الحاضرة دون الاهتمام بمحاولة تفادي المشكلات في المستقبل، وقد يرجع ذلك لقلة الاهتمام بتوظيف منهجية التخطيط الاستراتيجي في القطاع الوقفي.

وجاءت العبارات (٧، ٨، ٤، ٦، ١٣، ٢):

في المراتب من الخامسة إلى العاشرة، بمتوسط حسابي (٤,٦٢٧، ٤,٦٢٤، ٤,٥٨٠، ٤,٥٥٦، ٤,٥٠١، ٤,٤٤٣) على التوالي، وهي تدل على تأكيد العينة على تركيز القطاع الوقفي على المبادرات الفردية دون التوجه لتحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة)، غياب وجود رؤية استراتيجية للقطاع الوقفي تحدد أدواره في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ضعف ثقة القطاع الوقفي في قدرته على المساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ضعف قدرة القطاع الوقفي على ملاحظة المتغيرات في البيئة المحيطة واستثمار ما بها من فرص، ضعف مستوى تبادل المعلومات بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة)، وضعف اهتمام القطاع الوقفي بالأفكار الريادية والمبدعة، وقد يعزي ذلك لضعف الشراكة بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع (الحكومية والخاصة) والذي يمكن أن يحقق التكامل في الرؤى، والبعد عن تذبذب الأداء، وتلبية متطلبات المنافسة المتجددة، ومواجهة ضعف الموارد البشرية والمادية، وتحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

أما العبارات (١٤، ١١، ١، ١٢):

فقد جاءت في المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٣٩٤، ٤,٣٧٧، ٤,٣٧٢، ٤,٣٤٧) على التوالي، لتؤكد على اتفاق العينة على قلة وجود نظام للمحاسبة المتبادلة بين القطاع الوقفي والحكومي، ضعف توظيف القطاع الوقفي للتقنيات الحديثة، ضعف الوعي العام بأهمية دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، الفجوة بين تطلعات قادة القطاع

الوقفي وبين الممارسات على أرض الواقع، وقد يفسر ذلك بعدم وجود معايير للمحاسبة بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة، وقلة وجود استراتيجية واضحة لتوظيف التقنيات المختلفة (الاتصالات، الرسائل الإلكترونية، وغيرها) في تنويع مصادر تمويل القطاع الوقفي؛ حيث يمكن استثمار تلك التقنيات بالاشتراك مع قطاع الاتصالات مثلًا بتحصيل مبلغًا معينا (بسيطًا) على المكالمات التليفونية أو الرسائل (SMS) لصالح القطاع الوقفي، وهكذا، أما الفجوة بين تطلعات قادة القطاع الوقفي وبين الممارسات على أرض الواقع، فقد تعزي إلى الطموحات العالية لقادة القطاع الوقفي، والتي قد تصطدم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما قد تعزي تلك المعوقاتُ إلى ضعف ثقافة الوقف لدى معظم المعنيين وقلة إدراكهم لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ومتطلباتها من القطاع الوقفي.

وللكشف عن الفروق:

ذات الدلالة الإحصائية بين آراء وتصورات عينة الدراسة حول متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، والمعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، طبقًا لمجال العمل، تم تحليلُ استجابات عينة الدراسة وفقا للمحاور المختلفة، من خلال استخدام "تحليل التباين الأحادي" One Way ANOVA لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات الأفراد طبقا لمجال العمل.

وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٨)

نتائج اختبار "تحليل التباين الأحادي" One Way ANOVA للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا لمجال العمل

م	المحور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة	مستوى الدلالة
١	التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي	بين المجموعات	٢	٩,٩٤٦	٤,٩٧٣	٢,١٦٤	٠,١١٦
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٢١٥,٨٠٤	٢,٢٩٨		
٢	نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني	بين المجموعات	٢	٥٣,٠٥٨	٢٦,٥٢٩	٦,٢٥٣	٠,٠٠٢
		داخل المجموعات	٥٢٩	٢٢٤٤,٢٥١	٤,٢٤٢		
٣	تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة	بين المجموعات	٢	٤,٨٤١	٢,٤٢٠	١,٤٩٦	٠,٢٢٥
		داخل المجموعات	٥٢٩	٨٥٥,٨٥٧	١,٦١٨		
٤	تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال	بين المجموعات	٢	٧٥,٦٥٠	٣٧,٨٢٥	١٥,٠٦١	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٣٢٨,٦٠٥	٢,٥١٢		
٥	تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي	بين المجموعات	٢	٢٣,١٧٤	١١,٥٨٧	٤,٦٦٣	٠,٠١٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٣١٤,٥٧٦	٢,٤٨٥		

م	المحور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة	مستوى الدلالة
٦	حوكمة القطاع الوقفي	بين المجموعات	٢	٢٣,٤٣٣	١١,٧١٧	١٣,٣٨٠	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	٤٦٣,٢٤٩	٠,٨٧٦		
٧	المعوقات	بين المجموعات	٢	٥١,٨٤٧	٢٥,٩٢٣	١,٢٩٠	٠,٠٠١
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٠٦٣٤,٢٩٤	٢٠,١٠٣		
المجموع الكلي		بين المجموعات	٢	٥١,٨٤٧	٢٥,٩٢٣	١,٢٩٠	٠,٢٦٧
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٠٦٣٤,٢٩٤	٢٠,١٠٣		

يتضح من جدول (٨) السابق وجودُ فروقٍ ذاتِ دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقًا لمتغير مجال العمل، وذلك عند (٠,٠١) في جميع المحاور، ما عدا محوري (التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي، تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة)، والمجموع الكلي، مما يعني اتفاق استجابات العينة حول هذين المحورين والمجموع الكلي، ولتحديد صالح الفروق في باقي المحاور تم استخدامُ اختبار شيفية Scheffe.

وجاءت النتائج كما في جدول (٩):

جدول (٩)

نتائج اختبار شيفية للفروق بين الكليات(•)

م	المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	المسؤولون بالقطاع الوقفي	أعضاء هيئة التدريس
١	نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني	المسؤولون بالقطاع الوقفي	١٧٦	٢٦,٧٥٠		٠,٧١٣٤٠*
		أعضاء هيئة التدريس	١٧٢	٢٥,٨٦٠		
		رجال الأعمال	١٨٤	٢٥,٩٥١	٠,٦٢٢٧٨*	
٢	تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال	المسؤولون بالقطاع الوقفي	١٧٦	٢٥,١٧٠		٠,٨٠٠٤٨*
		أعضاء هيئة التدريس	١٧٢	٢٥,٩٧٠		
		رجال الأعمال	١٨٤	٢٥,٩٧٢	٠,٨٠٢٣٧*	
٣	تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي	المسؤولون بالقطاع الوقفي	١٧٦	٢٦,٠٣٤		١,١٤٨٥٧*
		أعضاء هيئة التدريس	١٧٢	٢٥,٦٨٦		
		رجال الأعمال	١٨٤	٢٥,٥٣٨	٠,٤٩٦٠٥*	
٤	حوكمة القطاع الوقفي	المسؤولون بالقطاع الوقفي	١٧٦	٢٥,٩٦٥		٠,٢٥٠٧٩*
		أعضاء هيئة التدريس	١٧٢	٢٥,٧١٥		
		رجال الأعمال	١٨٤	٢٦,٢٢٨	٠,٢٦٢٣٥*	٠,٥١٣١٤*

(•) فروق دالة عند مستوى (٠,٠٥).

م	المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	المسؤولون بالقطاع الوقفي	أعضاء هيئة التدريس
٥	المعوقات	المسؤولون بالقطاع الوقفي	١٧٦	٦٣,٣٩٧		
		أعضاء هيئة التدريس	١٧٢	٦٣,٥٩٨		
		رجال الأعمال	١٨٤	٦٤,٠٣٢	*٠,٦٣٤٨٨	*٠,٤٣٣٧٧

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة في محور (نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني) بين عينة المسؤولين بالقطاع الوقفي من جانب وأعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال من جانب آخر، لصالح المسؤولين بالقطاع الوقفي، وقد تكون تلك النتيجة واقعية، وقد يعزي ذلك إلى أن المسؤولين قد تكون لديهم خبرة أكثر فيما يتعلق بالقطاع الوقفي، وأنهم يدركون أهمية نشر ثقافة التطوع أكثر من غيرهم.
- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة في محور (تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال) بين عينة المسؤولين بالقطاع الوقفي، وعينة أعضاء هيئة التدريس، لصالح عينة أعضاء هيئة التدريس، وكانت الفروق بين استجابات المسؤولين بالقطاع الوقفي، وعينة رجال الأعمال، لصالح عينة رجال الأعمال، وقد يفسر ذلك باهتمام أعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال بأهمية قيام القطاع الوقفي بدور فاعل في ريادة الأعمال وتزويد أفراد المجتمع بثقافة العمل الحر، ومهارات تحويل الأفكار إلى فرص ومشروعات،

وخاصة أن رجال الأعمال قد يعانون من ضعف المهارات الريادية لبعض أفراد المجتمع.

- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة في محور (تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي) بين عينة المسؤولين بالقطاع الوقفي من جانب، وأعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال من جانب آخر، لصالح المسؤولين بالقطاع الوقفي، مما يعني اهتمام المسؤولين بالقطاع الوقفي بالالتزام المستمر في تقديم الخدمات، وتلبية الاحتياجات المتجددة لأفراد المجتمع؛ من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة مع تعاظم دور القطاع الوقفي على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي.
- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة في محور (حوكمة القطاع الوقفي) بين عينة المسؤولين بالقطاع الوقفي، وعينة أعضاء هيئة التدريس، لصالح عينة المسؤولين بالقطاع الوقفي، وكانت الفروق بين عينة المسؤولين بالقطاع الوقفي وعينة أعضاء هيئة التدريس من جانب، وعينة رجال الأعمال من جانب آخر، لصالح عينة رجال الأعمال، مما يعني أن عينة المسؤولين بالقطاع الوقفي أكثر وعيًا بمبادئ الحوكمة ورغبة في تطبيقها من أعضاء هيئة التدريس، كما أن رجال الأعمال أكثر وعيًا بأهمية حوكمة القطاع الوقفي؛ لدورها في الحد من السلبيات التي تواجه القطاع، ونشر الشفافية والمصداقية، وتحقيق الرقابة، وزيادة ثقة الواقفين في مصارف الأموال، والذي ينعكس على جودة الخدمات، وزيادة الموارد المالية للقطاع الوقفي، وقد يعزي ذلك

إلى إدراك رجال الأعمال إلى أن ضعف الحوكمة يؤدي إلى انصراف أفراد المجتمع عن التبرع وتقديم الأوقاف

- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محور المعوقات بين عينة رجال الأعمال من ناحية، وعينة المسؤولين بالقطاع الوقفي وعينة أعضاء هيئة التدريس من ناحية أخرى، لصالح عينة رجال الأعمال، وقد يفسر ذلك بأن رجال الأعمال هم الفئة التي تدرك معوقات القطاع الوقفي أكثر من غيرها؛ حيث إنهم قد اكتسبوا الخبرات من التعامل مع هذا القطاع، وقد يعزي ذلك لرغبتهم في تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية، وأن يكونوا شركاء في التنمية، كما أنهم أصحاب قوة ونفوذ في المجتمع لامتلاكهم الأموال، والتي تمكنهم من المساهمة في حل بعض مشكلات المجتمع والدفاع عن بعض الفئات الضعيفة في المجتمع، وقد يعزي ذلك أيضا إلى إحساس رجال الأعمال بما يعاني منه القطاع الوقفي من نقص في الموارد والاحتياجات، وأنهم مهتمون بالمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

وللكشف عن الفروق:

ذات الدلالة الإحصائية بين آراء وتصورات عينة الدراسة حول متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، والمعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، طبقًا للمدينة، تم تحليلُ استجابات عينة الدراسة وفقًا للمحاور المختلفة، من خلال استخدام "تحليل التباين الأحادي"

One Way ANOVA لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات الأفراد طبقا للمدينة.

وجاءت النتائجُ كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٠)

نتائج اختبار "تحليل التباين الأحادي" One Way ANOVA للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا للمدينة

م	المحور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
١	التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي	بين المجموعات	٢	٧٩,٦٣٥	٣٩,٨١٨	١٨,٣٧٨	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	١١٤٦,١١٥	٢,١٦٧		
٢	نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني	بين المجموعات	٢	٣٠٢,٤٠٢	١٥١,٢٠١	٤٠,٠٩٥	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٩٩٤,٩٠٧	٣,٧٧١		
٣	تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة	بين المجموعات	٢	٣٢,٨١٧	١٦,٤٠٩	١٠,٤٨٥	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	٨٢٧,٨٨٠	١,٥٥٥		
٤	تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال	بين المجموعات	٢	٢٢٥,٧٩٨	١١٢,٨٩٩	٥٠,٦٧٩	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	١١٧٨,٤٥٨	٢,٢٢٨		
٥	تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي	بين المجموعات	٢	٣١٤,٥٢٢	١٥٧,٢٦١	٨١,٣٠٢	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٠٢٣,٢٢٨	١,٩٣٤		

م	المحور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
٦	حوكمة القطاع الوقفي	بين المجموعات	٢	٠,١٩٨	٠,٠٩٩	٠,١٠٨	٠,٨٩٨
		داخل المجموعات	٥٢٩	٤٨٦,٤٨٤	٠,٩٢٠		
٧	المعوقات	بين المجموعات	٢	٩٥,٩٨٧	٤٧,٩٩٤	١٨,٩٠٠	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٣٤٣,٣٢٧	٢,٥٣٩		
	المجموع الكلي	بين المجموعات	٢	٥٤,٩٤٣	٢٧,٤٧١	١,٣٦٧	٠,٢٥٦
		داخل المجموعات	٥٢٩	١٠٦٣١,١٩٨	٢٠,٠٩٧		

يتضح من جدول (٨) السابق:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقًا لمتغير المدينة، وذلك عند (٠,٠١) في جميع المحاور، ما عدا محور (حوكمة القطاع الوقفي)، و(المجموع الكلي)، مما يعني اتفاق استجابات العينة حول هذين المحورين، ولتحديد صالح الفروق في باقي المحاور تم استخدام اختبار شيفية Scheffe.

وجاءت النتائج كما في جدول (١١):

جدول (١١)

نتائج اختبار شيفية للفروق بين الكليات(●)

م	المحور	المدينة	العدد	المتوسط الحسابي	الطائف	جدة
١	التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي	الطائف	١٩٠	٢٥,٨٣٦		٠,٥٥٥٥٩*
		جدة	١٩٢	٢٥,٢٨١		
		الرياض	١٥٠	٢٦,٢٤٠	٠,٤٠٣١٦*	٠,٩٥٨٧٥*
٢	نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني	الطائف	١٩٠	٢٥,٥٢٦		١,٦٠٣٨٩*
		جدة	١٩٢	٢٧,١٣٠		
		الرياض	١٥٠	٢٥,٦٠٦	٠,٣٦٧٣٧*	١,٥٢٣٥٤*
٣	تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة	الطائف	١٩٠	٢٦,٧٤٧		٠,٥٨٠٧٠*
		جدة	١٩٢	٢٦,١٦٦		
		الرياض	١٥٠	٢٦,٣٨٠	٠,٣٦٧٣٧*	
٤	تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال	الطائف	١٩٠	٢٦,٠١٠		١,١٤٥٩٤*
		جدة	١٩٢	٢٤,٨٦٤		
		الرياض	١٥٠	٢٦,٤٠٠		١,٥٣٥٤٢*
٥	تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي	الطائف	١٩٠	٢٦,٠٧٣		
		جدة	١٩٢	٢٦,٣٧٥		
		الرياض	١٥٠	٢٤,٥٤٠	١,٥٣٣٦٨*	١,٨٣٥٠٠*
٦	المعوقات	الطائف	١٩٠	٦٣,٦٤٧		٠,٤١٢٩٩*
		جدة	١٩٢	٦٣,٢٣٤		
		الرياض	١٥٠	٦٤,٣٠٠	٠,٦٥٢٦٣*	١,٠٦٥٦٣*

(●) فروق دالة عند مستوى (٠,٠٥).

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محور (التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي) بين عينة الطائف وجدة لصالح عينة الطائف، وكانت الفروق بين عينة الطائف وجدة من ناحية وعينة الرياض من ناحية، لصالح عينة الرياض، مما يعني إدراك عينة الطائف لأهمية التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي، كما كانت عينة الرياض أكثر وعيًا لأهمية التخطيط الاستراتيجي من العينتين الأخرتين، وقد يفسر ذلك أن بيئة الرياض بيئة منفتحة، وتتداخل فيها الثقافات المختلفة، وتتطلع إلى وضع الخطط الاستراتيجية لجميع مؤسسات المجتمع، ومنها القطاع الوقفي؛ لمواجهة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع.
- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محور (نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني) بين عينة الطائف وعينة الرياض من جانب، وعينة جدة من ناحية لصالح عينة جدة، وكانت الفروق بين عينة الطائف والرياض لصالح عينة الرياض، وقد يفسر ذلك بامتلاك عينة جدة لثقافة التطوع والوقف الالكتروني أكثر من العينتين الأخرتين، فيما تنتشر تلك الثقافة بين أفراد عينة الرياض أكثر من عينة الطائف، وقد يرجع ذلك إلى أن مدينة جدة بها نسبة عالية من الجمعيات الخيرية التطوعية، وأن الفروق التي لصالح الرياض قد ترجع إلى اتساع مدينة الرياض وانتشار المؤسسات الاجتماعية بها،

كما تمتلك الجوانب التقنية التي تستخدم في الوقف الإلكتروني أكثر من مدينة الطائف.

- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محور (تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة) بين عينة الطائف من ناحية وعينة جدة والرياض من ناحية أخرى، لصالح عينة الطائف، وقد يفسر ذلك بانتشار الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة بمدينة الطائف أكثر من المدينتين الأخرتين، أو أن العينة من الطائف ترغب في ارتفاع نسبة الشراكة، ويرجع ذلك لوعي تلك العينة من الطائف بأهمية الشراكة كأحد المداخل المهمة لتنفيذ المشروعات، وتعظيم التنمية من خلال التعاون وزيادة الكفاءة.
- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محور (تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال) بين عينة الطائف وعينة جدة، لصالح عينة الطائف، وكانت الفروق بين عينة الرياض وعينة جدة لصالح عينة الرياض، مما يعني وعي العينتين من الطائف والرياض بأهمية ريادة الأعمال ودورها في تمكين الأفراد من اقتناص الفرص المتاحة، والاستثمار السليم للموارد، أو أنهم يرغبون في تركيز القطاع الوقفي على تنمية مهارات الريادة لدى أفراد المجتمع ؛ لتشجيع أفراد المجتمع على إعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في عملية التنمية.

- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محور (تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي) بين عينة الطائف وعينة الرياض، لصالح عينة الطائف، وكانت الفروق بين عينة الرياض وعينة جدة لصالح عينة جدة، وقد تفسر تلك النتيجة برغبة العينتين في الطائف وجدة في أن تكون أنشطة القطاع الوقفي مستمرة ومتواصلة؛ حتى يمكنها المشاركة في تلبية احتياجات أفراد المجتمع من صحة وتعليم وبنية تحتية وغيرها، كما أن الاستدامة من شأنها الترشيد في توظيف الموارد بما لا يؤثر على تدهورها.
- كانت الفروق بين استجابات أفراد العينة حول محور (المعوقات) بين عينة الطائف وعينة جدة، لصالح عينة الطائف، فيما كانت الفروق بين عينة الرياض من ناحية وعينة الطائف وجدة من ناحية أخرى لصالح عينة الرياض، مما يعني إدراك عينة الطائف لمعوقات القطاع الوقفي أكثر من عينة جدة، وكانت عينة الرياض أكثر منهما إدراكا، وقد يفسر ذلك بأن المعوقات عاملٌ مشترك في المدن الثلاث، ولكنها في الرياض بشكل أكبر والذي قد يرجع للأعباء المتزايدة للقطاع الوقفي بمدينة الرياض؛ نتيجة اتساع الرقعة الجغرافية وزيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة احتياجات المدينة من القطاع الوقفي.

خامسًا: ملخص نتائج الدراسة:

بعد عرض وتفسير ومناقشة البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق تطبيق أداة الدراسة، اتضحت النتائج التالية:

- اتفقت عينةُ الدراسة على جميع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، وكانت استجاباتهم على جميع المحاور بدرجة (مرتفعة جدًّا) وتراوح المتوسط الحسابي للمحاور بين (٤,٤٠٥ : ٤,٢٨٤) مما يشير إلى الأهمية الكبيرة لتلك المتطلبات، ويمكن ترتيبُ متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي كالتالي:

تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة، نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني، حوكمة القطاع الوقفي، التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي، تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي، تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال.

وبالنسبة لعبارات المحاور، جاءت النتائج كالتالي:

بالنسبة لمحور التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي:

جاءت في المرتبة الأولى عبارة (تبني القطاع الوقفي لطموحات المجتمع السعودي في أنشطته في ضوء رؤية ٢٠٣٠م)، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (قيام القطاع الوقفي بإجراء دراسات عن احتياجات المستفيدين بشكل مستمر).

بالنسبة لمحور نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني:

جاءت في المرتبة الأولى عبارة (تنظيم لقاءات وبرامج عبر الوسائل

الإلكترونية المختلفة للترويج للمشروعات الوقفية) وفي المرتبة الأخيرة عبارة (إنشاء لجنة لتعزيز ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني).

بالنسبة لمحور تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة:

جاءت في المرتبة الأولى عبارة (السعي لمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة في تمويل بعض المشروعات)، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (بناء جسور التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة).

بالنسبة لمحور تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال:

جاءت في المرتبة الأولى عبارة (قيام القطاع الوقفي بدراسات لرصد متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل)، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (أن يكون القطاع الوقفي نموذجًا واقعيًّا لريادة الأعمال يؤدي مهامه بكفاءة عالية).

بالنسبة لمحور تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي:

جاءت في المرتبة الأولى عبارة (إجراء القطاع الوقفي عملية تقويم ومتابعة شاملة لكل أنشطته)، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (اهتمام القطاع الوقفي بجودة التواصل مع مؤسسات المجتمع على المدى البعيد).

بالنسبة لمحور حوكمة القطاع الوقفي:

جاءت في المرتبة الأولى عبارة (تشديد القطاع الوقفي الرقابة على جميع أنشطته)، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (سعي القطاع الوقفي للإفصاح والشفافية في جميع أنشطته).

بالنسبة لمحور المعوقات:

جاءت في المرتبة الأولى عبارة (غياب وجود قواعد بيانات تحدد مجالات

عمل القطاع الوقفي لخدمة تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م) وفي المرتبة الأخيرة عبارة (الفجوة بين تطلعات القطاع الوقفي وبين الممارسات على أرض الواقع).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، والمعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وفقًا لمجال العمل في جميع المحاور ما عدا محوري (التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي، وتشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة)، والمجموع الكلي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، والمعوقات التي تواجه القطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وفقا للمدينة في جميع المحاور ما عدا محور (حوكمة القطاع الوقفي)، والمجموع الكلي.

وتأسيسًا على ما سبق، ومن خلال دراسة متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي، ورصد المعوقات التي تعوق القطاعَ الوقفي عن تحقيق رؤية ٢٠٣٠م، اتضح اتفاقُ عيّنة الدراسة على ضرورة توافر تلك المتطلبات، كما أن القطاع الوقفي يواجه العديدَ من المعوقات التي تعوقه عن تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م؛ لذا كان من الضروري وضع رؤية استراتيجية مقترحة لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

القسم الخامس

رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسةُ من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية، وما تم التوصل إليه من نتائج، وللإجابة عن السؤال السادس للدراسة، والذي نصه: "ما الرؤية الاستراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م؟" تسعى الدراسةُ الحالية إلى وضع رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

ويقوم هذا التصور على مجموعة من المنطلقات، ويرتكز على مجموعة من المبادئ، ويسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات.

ويمكن تحديد العناصر الأساسية للرؤية الاستراتيجية في ثلاثة محاور:

أولًا: صياغة الرؤية الاستراتيجية.

ثانيًا: تنفيذ الرؤية الاستراتيجية.

ثالثًا: متابعة وتقويم الرؤية الاستراتيجية.

وفيما يلي تفصيل لتلك الخطوات:

أولًا: صياغة الرؤية الاستراتيجية:

وتتمثل أهم خطوات صياغة الرؤية الاستراتيجية فيما يلي:

١. منطلقات ومبررات بناء الرؤية الاستراتيجية:

- رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتي أكدت على أهمية القطاع الوقفي

باعتباره شريك في تحقيق التنمية، يمثل رافدا ماليًّا يسهم في مساندة القطاع الحكومي، وحمايته من التقلبات الاقتصادية ومشكلاتها.

- أشار الهدف الاستراتيجي الثاني من أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م والمرتبط بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع الثالث وحوكمته، وارتباط الهدف برؤية المملكة ٢٠٣٠م في توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي.
- توجه القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية نحو المساهمة بدور فعال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م من خلال الانفتاح على المجتمع المحلي والعالمي.
- تزايد حاجة القطاع الوقفي نحو إقامة مشروعات شراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة)، وإقامة تنظيم مؤسسي يسهم بشكل متكامل في تحقيق التنمية المستدامة.
- توجه خطة التنمية العاشرة في المملكة العربية السعودية (١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ-١٤٤٠/١٤٤١هـ) في هدفها الرابع عشر نحو تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- امتلاك المملكة العربية السعودية لقطاع وقفي متميز يبذل الجهود العظيمة في جميع جوانب الحياة للمساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع.
- إن هناك العديد من المتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على القطاع الوقفي، وتتطلب تطوير أساليبه وأنشطته وممارساته؛ حتى يمكنه

استيعاب التغيرات؛ بحيث يصبح شريكًا أساسيًّا في تحمل المسؤولية المجتمعية وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

- تركيز رؤية المملكة ٢٠٣٠م في أهدافها على رفع نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد من (٧%) فقط إلى أكثر من (٣٣%) بحلول عام (١٤٤٢هـ /٢٠٢٠م).
- يتطلع المجتمع السعودي إلى الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية للقطاع الوقفي، وما يمكن أن يقدمه من خدمات ومشروعات تنموية.

٢. مبادئ الرؤية الاستراتيجية:

أ- التزام القيادة العليا:

حيث من الضروري التزام القيادة العليا بالقطاع الوقفي واقتناعها بالمشاركة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وأهدافها واستراتيجيتها، ودعم الجهود المتميزة، بما يسمح بتحقيق تكامل الجهود واستدامتها، وبلوغ الأهداف المرجوة.

ب- التحسين المستمر:

وهو ما يعني التحسين الدائم للجهود المبذولة في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، وعدم تركيز القطاع الوقفي على التحسين على فترات متباعدة، وإنما التحسين بشكل دوري ومستمر، بما يخدم رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ج- الرؤية المشتركة:

حيث ضرورة مشاركة جميع مؤسسات المجتمع (الحكومية، الخاصة، المجتمع المدني)، وكذلك سوق العمل في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وأن تكون الرؤية واضحةً لكل منهم، بل وتمثل توجهًا واضحًا لكل الأفراد والمؤسسات، يحول دون التعارض والاختلاف في تحقيق الأهداف.

د- التواصل الفعال:

بين جميع عناصر القطاع الوقفي، وبينه وبين المجتمع وسوق العمل، وهو ما يحقق سهولة اتخاذ القرارات، ومتابعة التغيرات في حاجات ورغبات المستفيدين، ومواكبة التطورات التكنولوجية.

هـ- الريادية:

ضرورة الالتزام بالفكر الريادي في أنشطة القطاع الوقفي من خلال تطبيق الأفكار المبدعة، والخطط التنموية غير المألوفة، وتدريب العاملين وأفراد المجتمع على مهارات الريادة.

٣. مرتكزات الرؤية الاستراتيجية:

- ضرورة تنوع أنشطة القطاع الوقفي لتلبية الاحتياجات المختلفة لأفراد المجتمع.
- التكامل بين مؤسسات المجتمع المختلفة للوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها.
- أهمية الاهتمام بالعنصر البشري المدرب والمؤهل لتحسين مستوى

أفراد المجتمع بما يؤهلهم للمشاركة بإيجابية في تحقيق التنمية.

- الاستفادة من التقدم التقني في تنويع مصادر تمويل القطاع الوقفي.
- بناء استراتيجية واضحة المعالم للقطاع الوقفي للمشاركة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة) لتوثيق العلاقات من جهة ولتبني تلك المؤسسات أفكار وتطلعات الهيئات الخيرية من جهة أخرى.
- تطوير قدرات العاملين في القطاع الوقفي.

٤. أهداف الرؤية الاستراتيجية:

- المساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وفي تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م في مجال القطاع الوقفي.
- توثيق العلاقة بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة).
- تعزيز الموارد المالية للقطاع الوقفي من خلال تطبيق الوقف الإلكتروني للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- الوصول إلى مجتمع متناغم في الأفكار والخطط والتنفيذ والتطوير والتقويم، متوائم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م؛ يمكّن الجميع من المشاركة الإيجابية، من خلال بيئة محفزة متعلمة مبدعة.
- زيادة الوعي بأهمية دور القطاع الوقفي كشريك أساسي في التنمية، وهو من أعمدة التنمية المستدامة الشاملة.

- أن يستوعب القطاع الوقفي جميع متغيرات العصر، بما يضمن انتهاج برامج تفهم الواقع المحلي والعالمي وتلبي احتياجات المجتمع السعودي بما يتواكب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ثانيًا: تنفيذ الرؤية الاستراتيجية:

يتطلب تنفيذ الرؤية الاستراتيجية مراعاة ما يلي:

١. في مجال التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي:

- وجود لجنة أو إدارة تؤمن بالتخطيط الاستراتيجي، وتمتلك المعارف والمهارات اللازمة، وتعمل على وضع الخطط الاستراتيجية للقطاع الوقفي بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة.
- تعاون مؤسسات المجتمع المختلفة في توفير كافة المعلومات والبيانات اللازمة لوضع الخطط الاستراتيجية.
- استفادة القطاع الوقفي من الخبرات المحلية والأجنبية في التخطيط الاستراتيجي لأنشطته المختلفة.
- مشاركة جميع المعنيين (المسؤولين بالقطاع الوقفي -رجال الأعمال- أفراد المجتمع ومؤسساته) في التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي.
- استثمار بعض أموال القطاع الوقفي في القيام بدراسات عن احتياجات القطاع الوقفي ومتطلباته المستقبلية من أجل تحديد تلك الاحتياجات ووضع الخطط لتلبية المتطلبات للمساهمة بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

- العمل على تطوير علاقة القطاع الوقفي بالمؤسسات المختلفة (الحكومية والخاصة) من خلال التعاون في وضع الأهداف والرؤى المستقبلية وتنفيذها ومتابعتها.
- وضع خطة استراتيجية لتنويع مصادر تمويل القطاع الوقفي مع استثمار كافة وسائل المجتمع وخاصة التقنية منها لتحقيق ذلك.
- إعداد أولويات لمشروعات القطاع الوقفي، والسعي مع جميع الجهات المعنيين لتوفير الدعم المالي والفني لتنفيذها.
- إعداد تقرير سنوي للتقويم الذاتي لمشروعات القطاع الوقفي؛ لتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف، ورصد جوانب التطوير لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٢. في مجال نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني:

- ابتكار أساليب مختلفة لدعوة المواطنين للمشاركة في أنشطة القطاع الوقفي من خلال تنظيم الحملات المختلفة التي تدعو للتعريف بالقطاع الوقفي، وكيفية المساهمة في أنشطته المختلفة.
- توظيف التقنيات التكنولوجية في نشر أنشطة القطاع الوقفي لتعريف الواقفين بمآل أموالهم.
- بناء شبكة معلومات متكاملة بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية والخاصة، وكذلك مع القطاع الوقفي على المستوى الإقليمي والعالمي؛ لتحقيق الشراكة بين أنشطة تلك

القطاعات والتنسيق بينها لتحقيق إصلاحات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

- الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في نشر الوعي بالقطاع الوقفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.
- الإعلان عن يوم مفتوح للتطوع والوقف الإلكتروني يتم فيه الإعلانُ عن جوائز تقديرية لأكثر المتطوعين أو الواقفين وخاصة في الجامعات؛ لتوعية الطلبة بأهمية الوقف الإلكتروني.

٣. في مجال تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال:

- تنفيذ حملات واسعة النطاق لتوعية أفراد المجتمع بريادة الأعمال، ودورها في تحقيق تنمية المجتمع، وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- عقد اللقاءات والندوات وورش العمل، بالتنسيق مع الجامعات والمدارس للتعريف بريادة الأعمال ودور القطاع الوقفي في المساهمة في تدريب أفراد المجتمع على ريادة الأعمال؛ للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- بناء قاعدة بيانات متكاملة حول كافة أنشطة القطاع الوقفي في دعم ريادة الأعمال من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية، وأولوياتها في كافة قطاعات المجتمع.
- التعاون والتنسيق بين القطاع الوقفي وجميع المؤسسات التعليمية

والإنتاجية؛ للاستفادة بخبراتها في تنفيذ الدورات التدريبية المتعلقة بمهارات ريادة الأعمال.

- إعداد تصور لمهارات ريادة الأعمال التي يحتاجها أفرادُ المجتمع في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- الاستفادة من المنظمات المحلية والعالمية مثل: منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، ومراكز التطوير الوظيفي بالجامعات في دعم جهود القطاع الوقفي في نشر ثقافة ريادة الأعمال.
- تبني برنامج متكامل لتنمية الموارد البشرية داخل القطاع الوقفي وبالمجتمع؛ لتطوير مهاراتهم وتنميتها، وإكسابهم المهارات الحديثة.
- وضع التدريب التنموي والمهني ضمن أولويات القطاع الوقفي؛ لرفع كفاءة الموارد البشرية بالمجتمع للتعامل بفاعلية مع المتغيرات المحلية والعالمية.
- العمل على توفير احتياجات القطاع الوقفي من المدربين المهرة الأكفاء لرفع مستوى العمليات التدريبية التي يقوم بها.
- قيام القطاع الوقفي بتنظيم دورات تدريبية في المناطق الفقيرة والنائية على كيفية إعداد المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وكيفية تسويق المنتجات، وتثقيف الأسر وتوعيتهم بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- قيام القطاع الوقفي بتنظيم برامج التدريب التحويلي لتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع وفقا لاحتياجات سوق العمل.

٤. في مجال تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة:

- قيام القطاع الوقفي بإدارة حوار مجتمعي مع كافة طوائف المجتمع لتحقيق التواصل الفعال بينها؛ لخلق الوعي بدور القطاع الوقفي وكيفية المساهمة في دعمه ماديًّا ومعنويًّا.
- قيام القطاع الوقفي بوضع أولويات للتعامل مع قضايا المجتمع ومشكلاته الحالية والمستقبلية بالتعاون مع جميع مؤسسات المجتمع.
- الاهتمام بالتنسيق بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة؛ لضمان التوافق في الرؤى، واستمرارية رصد احتياجات المجتمع وتلبيتها، والاستفادة من الإمكانات والموارد المتاحة بجميع مؤسسات المجتمع في تفعيل أنشطة القطاع الوقفي وزيادة قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٥. في مجال تحقيق الاستدامة في القطاع الوقفي:

- تنمية الموارد المالية للقطاع الوقفي لتحقيق استدامة الموارد من خلال انتهاج أساليب إبداعية مبتكرة، كالاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- وضع آليات لجذب أكبر عدد من المواطنين للتبرع للقطاع الوقفي.
- حرص القطاع الوقفي على تطوير خدماته ومشروعاته باستمرار؛ ليتناسب مع التطور في احتياجات الأفراد والمجتمع، ويتواكب مع

المتغيرات المعاصرة.

- وضع سجل متكامل للمشروعات المزمع تنفيذها في مناطق المجتمع المختلفة، وإرشاد أفراد المجتمع في تلك المناطق بالأنشطة والمشروعات التي يمكن القيام والمشاركة بها، والتي تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتتفق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- الاستعانة بخبراء متخصصين في استثمار أموال القطاع الوقفي لتحقيق الاستدامة المالية، وإمكانية القيام بالمشروعات على المدى القصير والطويل.
- إنشاء الجامعات والمعاهد المتخصصة غير الربحية، وتبني عقد المؤتمرات الدولية المتخصصة لدعم القطاع الوقفي، وإدارته.

٦. في مجال حوكمة القطاع الوقفي:

- وضع آليات محددة لمراجعة وتقويم أنشطة القطاع الوقفي وآثارها على المجتمع؛ لتحديد أوجه القوة ومواطن الضعف؛ للانطلاق منها نحو التحسين والتطوير المستمر.
- اعتماد الشفافية في أنشطة القطاع الوقفي من خلال الإعلان عن مصادر الأموال بالقطاع الوقفي، وكيفية التصرف فيها، ونشر ذلك على الواقفين.
- وضع آليات محددة لتعزيز قدرة القطاع الوقفي على تحديد احتياجات المجتمع والمشكلات والقضايا التي يهتم بها؛ للانطلاق

نحو تنفيذ أنشطة تسهم في معالجة المشكلات والتعامل مع القضايا.

- حرص القطاع الوقفي على معرفة الأسباب التي تعوق الأفرادَ عن المشاركة في القطاع الوقفي؛ لمحاولة التغلب على تلك الأسباب.
- إجراء تقويم دوري لأهداف القطاع الوقفي؛ حتى يمكن إعادة النظر في بعض الأهداف والأنشطة؛ كي تستطيع مواجهة المتطلبات المتجددة.

ثالثًا: تقويم ومتابعة الرؤية الاستراتيجية:

يمكن تقويم ومتابعة الرؤية الاستراتيجية من خلال تحديد إمكانية تطبيق الرؤية الاستراتيجية، وتحديد متطلبات نجاح تطبيق الرؤية الاستراتيجية.

ويمكن تناول ذلك كما يلي:

١. الصعوبات التي قد تحول دون تطبيق الرؤية الاستراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م، منها:

- ضعف التمويل الكافي للتطبيق.
- قلة وجود الإرادة الكافية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية.
- ضعف تفاعل كثير من المؤسسات المجتمعية مع القطاع الوقفي، وبالتالي قد تضعف من الجهود المبذولة، وقد تؤدي إلى فشلها.
- جمود التشريعات المنظمة لتحقيق الشراكة بين القطاع الوقفي ومؤسسات المجتمع.
- ضعف توظيف الموارد البشرية المتميزة في أنشطة القطاع الوقفي.

وللتغلب على تلك الصعوبات تقترح الدراسةُ الحلولَ التالية:

- وضع خطة لتنويع مصادر تمويل القطاع الوقفي من خلال: نشر ثقافة الوقف وخاصة الوقف الإلكتروني لدى جميع أفراد المجتمع ومؤسساته.
- وجود خطة تفصيلية تتضمن الخطوات الإجرائية اللازمة من القطاع الوقفي للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المختلفة (الحكومية والخاصة) على التعاون والتكامل وتحقيق الشراكة مع القطاع الوقفي؛ من خلال إنشاء كيان إداري يقوم بمهمة التخطيط للشراكة ومتابعة تنفيذها.
- استقطاب الكفاءات الريادية اللازمة لإيجاد أفكار مبدعة تسهم في استثمار أموال القطاع الوقفي بما يحقق العوائد المختلفة للمجتمع.
- إنشاء وحدة متخصصة بالريادة ضمن أنشطة القطاع الوقفي؛ لإعداد وتدريب أفراد المجتمع على مهارات الريادة ومهارات سوق العمل، تكون مهمتُها تحديدَ احتياجات المجتمع من المهارات، وتدريب أفرادها على تلك المهارات.

٢. متطلبات نجاح تطبيق الرؤية الاستراتيجية:

يتطلب نجاح تطبيق الرؤية الاستراتيجية ما يلي:

- بناء ثقافة تنظيمية بالقطاع الوقفي تؤكد على الشراكة والتواصل مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتهيئة العاملين لفهم الدور التنموي المستمر للقطاع الوقفي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

- سعي القطاع الوقفي لتنويع مصادر التمويل للوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها أنشطةُ هذا القطاع.
- سعي القطاع الوقفي إلى تدريب أفراد المجتمع على مهارات ريادة الأعمال؛ ليتمكنوا من مهارات سوق العمل بما يخدم رؤية المملكة في تحقيق تنمية حضرية مستدامة ومتوازنة، وتحسين مستوى جودة الحياة في مدن ومناطق المملكة.
- القياس المستمر لأداء العمل.
- تأسيس نظام معلومات دقيق للانطلاق منه في إدارة القطاع الوقفي، يوفر المعلومات اللازمة لاحتياجات المجتمع في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.

القسم السادس

توصيات الدراســة

في ضوء الإطار النظري للدراسة والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية، يوصي الباحثُ قيادات القطاع الوقفي ومن يمكنهم المساندة والمشاركة والتعاون من جهات وأفراد بما يلي:

- أن يتبنى القطاع الوقفي الفكر الاستراتيجي في التخطيط للبرامج المختلفة وتنفيذها.
- تطوير برامج تربوية في المؤسسات التعليمية والإعلامية المختلفة؛ للتعريف بالوقف ودوره في تنمية المجتمع.
- إنشاء وحدة إعلامية خاصة بالتوعية بالقطاع الوقفي ومجالات عمله وأساليب الوقف المختلفة.
- عمل لقاء سنوي على مستوى المملكة لبحث تطوير القطاع الوقفي.
- إعداد دليل إرشادي لتنظيم عمل القطاع الوقفي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير واستثمار القطاع الوقفي.
- توفير تغطية إعلامية كافية لعمل القطاع الوقفي، ووضع آلية للرصد والمراقبة والتقويم.
- نشر وتعزيز التنمية المستدامة لدى قيادات القطاع الوقفي من خلال

التركيز على أبعاد التنمية المستدامة.

- دفع أفراد المجتمع للتبرع وإيقاف الأوقاف؛ للمشاركة في مشروعات وبرامج التنمية عن طريق بعض الأساليب الإعلامية والتحفيزية.
- العمل على وضع نظام متكامل للقطاع الوقفي يحقق الشراكةَ مع المؤسسات الحكومية والخاصة، مما يشجع على التكامل في عمليات التنمية المستدامة وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- وضع خطة استراتيجية للقطاع الوقفي تستوعب المتغيرات المحلية والعالمية، وتلبي احتياجات المجتمع السعودي.
- إنشاء قاعدة بيانات تنموية متكاملة للمجتمع السعودي تستوعب جميع قطاعات المجتمع بما فيها القطاع الوقفي، يمكن من خلالها تحديد مجالات التنمية المختلفة واحتياجاتها ومتطلباتها.

فهـرس

المصـادر والمراجـع العلميـة

فهـرس
المصـادر والمراجـع العلمية

م	البيان
	أولًا: المراجع العربية
١.	ابن بيه، عبد الله بن الشيخ المحفوظ (٢٠٠٥م). إعمال المصلحة في الوقف، سبيل الاستثمار الناجح للأوقاف ومضاعفة أجور الواقفين. معهد الإمام عبد العزيز بن باز لتدريس القرآن والسنة بجدة، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.
٢.	ابن درويش، عدنان بن حيدر (٢٠٠٧م). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. اتحاد المصارف العربية.
٣.	ابن عزوز، عبد القادر (٢٠١٣م). أثر الوقف الزراعي على التنمية والتخفيف من البطالة. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التمويل الإسلامي غير الربحي – الزكاة والوقف –في تحقيق التنمية المستدامة– التنمية الاقتصادية والبشرية، ٢٠ –٢١ مايو، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ج١، ١–٩.
٤.	ابن منظور (١٩٩٧م). لسان العرب. مجلد ٤، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٥.	الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠١٢م). حوكمة الوقف. متاح على: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/38708/ تم الرجوع في: ٢١ / ١ / ٢٠١٨م.
٦.	ألتباخ، ج. فيليب (٢٠١٠م). توجهات في التعليم العالي العالمي (رصد الثورة الأكاديمية)، سلسلة تقارير التعليم العالي في الدول المتقدمة، ترجمة: مركز البحوث والدراسات، الرياض، وزارة التعليم العالي السعودية.
٧.	الاتحاد العام للجمعيات الأهلية (٢٠١٢م). الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني، دليل المتدرب، برنامج دعم المجتمع المدني، ٢٧–٢٩ فبراير.
٨.	آل سالم، علي بن يحيى (٢٠١٧م). تطوير معايير مقترحة لاستقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣–١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١–١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٣٢٠ – ٣٥٥.

م	البيان
٩.	البطش، محمد وليد؛ أبو زينة، فريد كامل (٢٠٠٧م). مناهج البحث العلمي، تصميم البحث والتحليل الإحصائي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
١٠.	البنك الإسلامي للتنمية، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت (١٤٢٣هـ). نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية. تحرير: محمود أحمد مهدي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.
١١.	بوشنقير، إيمان؛ رقامي، محمد (٢٠١٣م). دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جيل حقوق الإنسان، ٢، يونية، ٣١ – ٤٦.
١٢.	توفيق، عبد الرحمن (٢٠٠٦م). التخطيط الاستراتيجي للجمعيات الأهلية. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيمك).
١٣.	التويجري، أحمد بن محمد (٢٠١٧). تصور مقترح لمخرجات برامج إعداد المعلم في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ١٤٢ – ١٩٦.
١٤.	الجاسر، سليمان بن جاسر بن عبد الكريم (١٤٣٣هـ). الوقف وأحكامه في ضوء الشريعة الإسلامية. سلسلة إصدارات مركز واقف (٢)، الرياض: مدار الوطن للنشر.
١٥.	الجربوي، عبد الرحمن بن عبد العزيز (٢٠١٤). الوقف حقيقته وآثاره. مجلة العدل (السعودية)، ١٦ (٦٤)، ١٩٧ – ٢٦٨.
١٦.	الجوزي، جميلة (٢٠١٢). أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية. مقال منشور، جامعة الجزائر.
١٧.	جوهر، علي صالح؛ جمعة، محمد حسن (٢٠١١م). تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية، رؤية اقتصادية تربوية. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
١٨.	الحازمي، عواطف بنت مرزوق بن سعد (٢٠١٧م). تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م في مجال الخدمة التطوعية للمجتمع. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٧٤٤ – ٧٩٥.

م	البيان
١٩.	الحداد، أحمد بن عبد العزيز (٢٠٠٩م). من فقه الوقف. الإمارات العربية المتحدة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث.
٢٠.	الحقباني، مفرج بن سعد (٢٠١٧). الهيئة العامة للأوقاف ودورها في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م. المؤتمر الإسلامي للأوقاف "أوقف لأجر لا يتوقف"، مكة المكرمة، خلال الفترة من ٢٧ – ٢٩ محرم، ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠١٧م، ١-١١.
٢١.	الخضيري، محسن أحمد (٢٠٠٥م). حوكمة الشركات. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
٢٢.	الداود، عبد المحسن بن سعد (٢٠١٧م). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٣٥٦ – ٣٧٦.
٢٣.	الدسيماني، تهاني إبراهيم (٢٠١٧م). استراتيجيات مقترحة لتحسين مخرجات التعليم الإلكتروني الجامعي بما يحقق بعض أهداف رؤية ٢٠٣٠م. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٢٩٤ – ٣٠٤.
٢٤.	ديلمي، هاجيرة (٢٠١٧م). أثر الوقف في التنمية. أعمال المؤتمر العلمي الدولي "الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، مارس، رماح، الأردن، ١-٢٤.
٢٥.	الراجحي، بدر بن محمد (٢٠١٧م). قياس الأثر للأوقاف. المؤتمر الإسلامي للأوقاف "أوقف لأجر لا يتوقف"، مكة المكرمة، خلال الفترة من ٢٧ – ٢٩ محرم، ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠١٧م، ١-٤١.
٢٦.	ربايعة، سائد؛ حبش، جمال (٢٠١٣م). دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ٣١ (٢)، ١-٣٠
٢٧.	زيد، أحمد حمزة مصطفى (٢٠١٠م). مساهمة وظائف إدارة الموارد البشرية في استدامة منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.

م	البيان
٢٨.	السلومي، محمد عبد الله (١٤٣٠هـ). القطاع الثالث والفرص السانحة، رؤية مستقبلية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
٢٩.	السلومي، محمد عبد الله (٢٠١٧أ). ما هو القطاع الثالث؟، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، متاح على: http://3rdsector.org/index.php/ تم الرجوع في: ٢/٢/ ٢٠١٨م.
٣٠.	السلومي، محمد عبد الله (٢٠١٧ب). القطاع الثالث والفرص السانحة، رؤية مستقبلية، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، متاح على: http://3rdsector.org/letters/letter12.pdf تم الرجوع في ٢/٢ / ٢٠١٨م.
٣١.	الشملان، خالد بن عبد العزيز؛ الفوزان، الجوهرة بنت سليمان (٢٠١٧م). متطلبات تطبيق الجامعات للإدارة الاستراتيجية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م من وجهة نظر الجمعية السعودية للإدارة. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٢٢٩ – ٢٦٨.
٣٢.	الشيخلي، أسيل أمين إبراهيم (٢٠١٣م). أثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة أداء المؤسسات غير الربحية العاملة في الأردن ودور التوجه الريادي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
٣٣.	الصالح، عبد الهادي عبد الحميد (٢٠١١م). المشروعات الوقفية والتوسع في مفهوم مقاصد الواقفين. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.
٣٤.	صالحي، صالح (٢٠٠٥م). الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٧، ١٥٩ – ١٧٦.
٣٥.	صالحي، صالح؛ عمارة، نوال (٢٠١٤م). الحوكمة ودورها في تفعيل مؤسسات الأوقاف الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدى مرباح ورقلة، ٩٠١ – ٩٢٢، متاح على: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7622/1/saleh_salhi.pdf تم الرجوع في: ٢١ / ١ / ٢٠١٨م.

م	البيان
٣٦.	الصقري، عواطف إبراهيم علي؛ المحيميد، يارا عبد الرحمن محمد (٢٠١٧م). تقويم التدريب مدخل لتعزيز قدرة الجامعات السعودية على التنافسية في المؤشرات العالمية. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٤٦٧-٤٩٨.
٣٧.	العبادي، هاشم فوزي؛ أبو غنيم، أزهار نعمة؛ الحدراوي، حامد كريم (٢٠١١م). الريادة الاستراتيجية ودورها في صياغة استراتيجية التسويق الريادي في منظمات الأعمال. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٣(١)، ٨ — ٣٥.
٣٨.	عبد الباقي، إبراهيم (٢٠٠٥). هل يمكن للوقف أن يستعيد دوره في التنمية المجتمعية، نموذج الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت. مجلة المسلم المعاصر، ٣٠ (١١٨)، ٩٩ — ١٤٧.
٣٩.	العطيوي، رغدة محمد (٢٠١٧م). دراسة تحليلية لبعض الأبعاد في الخطة الاستراتيجية لجامعة القصيم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧، جامعة القصيم، بريدة، ٢٦٩ — ٢٨٠.
٤٠.	العقيل، عبد الرحمن بن محمد (٢٠١٧م). الأوقاف وأثرها التنموي والاجتماعي. ورقة عمل للمؤتمر الإسلامي للأوقاف "أوقف لأجر لا يتوقف"، مكة المكرمة، خلال الفترة من ٢٧ — ٢٩ محرم، ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠١٧م، ١-٢١.
٤١.	علي، مي موسى سليمان (٢٠١٦م). أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (٢٠٠٠ — ٢٠١٢م). مجلة العلوم الاقتصادية، ١٧(٢)، ٢٥-٤٨.
٤٢.	عوض، عاطف محمود (٢٠١٣م). التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الربحية، دراسة ميدانية على المنظمات غير الربحية في محافظة البقاع اللبنانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٩ (١)، ١٤٥ — ١٧٩.
٤٣.	العويد، نورة بنت ناصر (٢٠١٧م). وظائف التعليم الجامعي السعودي والمساهمة في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٣٧٧ — ٤١٥.

م	البيان
٤٤.	غباري، أمل محمد سلامة (٢٠٠٩م). دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي بحي المنتزه بالإسكندرية. المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية "الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة" كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ١١١٠ – ١١٩٦.
٤٥.	الفوزان، الجوهرة بنت سليمان (٢٠١٧م). إطار لتفعيل الحوكمة في الجامعات لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٦٣ – ١٠٥.
٤٦.	القاسمي، مجاهد الإسلام (٢٠٠١م). الوقف، بحوث مختارة مقدمة في الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الهند. بيروت: دار الكتب العلمية.
٤٧.	قرانوتيه، برنارد (د.ت): السكن الحضري في العالم الثالث، دراسات إقليمية، ترجمة: فاضل محمد بهجت، الإسكندرية: منشأة المعارف.
٤٨.	القضاة، منذر عبد الكريم (٢٠١١م). أحكام الوقف، دراسة قانونية فقهية مقارنة بين الشريعة والقانون. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٤٩.	القهيوي، ليث عبد الله؛ الوادي، بلال محمد (٢٠١٢م). التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
٥٠.	محمد، شعبان حسين (٢٠١١م). دور الجمعيات الأهلية في التمكين الاقتصادي للشباب، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بشبه جزيرة سيناء. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر (مصر)، ١٤٥(٣)، ٣٢١ – ٣٨٨.
٥١.	مرابطي، وفاء (٢٠١٦م). الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورهما في التنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
٥٢.	مركز البحوث والدراسات، المملكة العربية السعودية (٢٠٠١م). تفعيل دور المنظمات التطوعية في المملكة. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع، الرياض، أبريل، ١-٢٩.

م	البيان
٥٣.	المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد" (٢٠١٨م). إحصائية بعدد الجمعيات الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية. متاح على: http://www.medadcenter.com تم الرجوع في: ٢٠ / ٢ / ٢٠١٨م.
٥٤.	المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد" (د.ت). مستقبل الإعلام والعمل الخيري في ظل الثورة الرقمية. متاح على: http://www.medadcenter.com/sites/default/files/import/researches تم الرجوع في: ٢٠١٨/٢/٨م.
٥٥.	مصبح، معتز محمد (٢٠١٣م). دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية لقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٥٦.	معهد تنمية قدرات كبار الموظفين (٢٠١١م). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. المدرسة الوطنية للإدارة، تونس، الدورة الرابعة، نوفمبر.
٥٧.	مليحة، محمود فايز محمود (٢٠١٦م). واقع التخطيط الاستراتيجي ودوره في استدامة منظمات الخدمات الاجتماعية في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.
٥٨.	المملكة العربية السعودية (٢٠١٦أ). برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م. متاح على: vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf تم الرجوع في: ٣/ ٤/ ٢٠١٨م.
٥٩.	المملكة العربية السعودية (٢٠١٠م). دليل الشراكة بين القطاع العام والخاص، برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، متاح على: https://www.yesser.gov.sa/ar/.../Regulation s/PPP_Manual-AR.pdf تم الرجوع في: ٢٠١٨/٢/٨م.
٦٠.	المملكة العربية السعودية (٢٠١٦م). وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م، الرياض.
٦١.	منصور، سليم هاني (٢٠١٠م). الوقف والاقتصاد. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، ١٧(٥٢) خريف، ١٩ – ٣٨.

م	البيان
٦٢.	منصور، سمير حسن (٢٠١٠م). واقع استخدام مدخل إدارة الأزمة في الجمعيات الأهلية دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة الإسكندرية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٢٨(١)، ١٢٤ – ١٧٨.
٦٣.	منظمة العمل الدولية واليونسكو (٢٠٠٧م). نحو ثقافة للريادة في القرن الحادي والعشرين، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.
٦٤.	مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية (٢٠١٠م). التطوع الإلكتروني استوعب طاقات الشباب، متاح على: www.aldaawah.com تم الرجوع في: ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٧م.
٦٥.	نجم، عبود نجم (٢٠١١م). القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
٦٦.	نزال، عماد؛ حبش، جمال قاسم (٢٠١٤م). التطوع الإلكتروني، وسيلة معززة للعمل التطوعي. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، ١(١)، ١-٢٠.
٦٧.	النعناعي، عبير على (٢٠١٠م). المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الشراكة المجتمعية في مجال التعليم. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٢٩(٣)، ١٠٨٨ – ١١٤٥.
٦٨.	النمري، عبد الله بن محسن (٢٠١٧م). نظام الهيئة العامة للأوقاف ودورها المرتقب. المؤتمر الإسلامي للأوقاف "أوقف لأجر لا يتوقف"، مكة المكرمة، خلال الفترة من ٢٧ – ٢٩ محرم، ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠١٧م، ١-٢٧.
٦٩.	النويران، ثامر علي (٢٠١٧م). الوقف كآلية لحل مشكلة البطالة ودوره في توفير فرص عمل جديدة. أعمال المؤتمر العلمي الدولي "الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة" مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، مارس، ١-٧.
٧٠.	الهاجري، عبد العزيز سعيد محمد (٢٠١٧م). التوجهات المستقبلية لجامعة الملك خالد في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، خلال الفترة ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، جامعة القصيم، بريدة، ٢٨١ – ٢٩٣.

م	البيان
٧١.	يوسفي، رشيد (٢٠١٣م). واقع تطبيقات نظام الوقف في العالم العربي ومعوقات أدائه، دراسة حالة العالم العربي والأنظمة المشابهة في العالم الغربي. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي –الزكاة والوقف– في تحقيق التنمية المستدامة — مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ٢، مايو، ١–١٦.
ثانيًا: المراجع الأجنبية	
٧٢.	Christopher,S. (2014) : Strategic Fundraising, Universities UK Facilities Unit, Available at : www.universitiesuk.ac.uk, , Retrieved at : 6/10/2015.
٧٣.	Karan, D. (2010) : Exploring The Level of Public Participation in Planing: A Case Study Approach, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degreeof Master of Science in The Department of Geography in The Graduate School of The University of Alabama..
٧٤.	Mark, R. & Philip, R. (2010) : Public Participation in Local Government Review of Development Proposals in Hazaradous, Does it Matter, and What Do Local Government Planners Have to Do with IT? Environmental Management, Vol.45, PP.320 – 335.
٧٥.	Matthew, C. (2015) : Aligning Public Participation Processes in Urban Development Projects to The Local Context, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree Doctor of Philosophy, Arizona State University.
٧٦.	Sanyal, B. & Johnstone, D. (2011) : International Trends in The Public and Private Financing of Higher Education, Springer, Vol. 41, PP.157 – 175.
٧٧.	Thomas, N. & Terry, H. & James, M. (2012) : Rethinking Public Participation in Infrastructure Projects, Municipal Engineer, Vol. 165, Issue ME2, PP.101-113.
٧٨.	Yvonne, S. (2012) : Public Participation in Local Governments, Urban Planning Processes and Decision-Making, Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, College of Social and Behavioral Science, Walden University.

م	البيان
	ثالثًا: أبحاث ومواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)
٧٩.	الموسوعة الحرة ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/.
٨٠.	موقع صحيفة الاقتصادية: http://www.aleqt.com/2009/07/01/article_246749.html.
٨١.	موقع مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف: http://www.waqfuna.com
٨٢.	موقع المعهد العالمي للفكر الإسلامي: http://arabic.iiit.org/Default.aspx.
٨٣.	موقع وقف القرض الحسن على توتير: https://twitter.com/qardhasan1?lang=ar.
٨٤.	"وقف النقود .. حكمه، تاريخه وأغراضه، أهميته المعاصرة، استثماره"، للدكتور عبد الله مصلح الثمالي، بحث منشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. http://iefpedia.com.
٨٥.	"وقف النقود وصيغ الاستثمار فيها" للدكتور وليد هويمل عوجان، بحث منشور بموقع واقف: http://waqef.com.

الفهـــارس

ويشتمل على:

فهرس الجداول

فهرس الموضـــوعـات

فهرس

الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور التخطيط الاستراتيجي للقطاع الوقفي	٨٨
٢	استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور نشر ثقافة التطوع والوقف الإلكتروني	٩١
٣	استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تشجيع وتعميق الشراكة بين القطاع الوقفي والمؤسسات الحكومية والخاصة	٩٤
٤	استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تعزيز مشاركة القطاع الوقفي في ريادة الأعمال	٩٧
٥	استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور تحقيق استدامة أنشطة القطاع الوقفي	١٠٠
٦	استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور حوكمة القطاع الوقفي	١٠٣
٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول معوقات القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م	١٠٥
٨	نتائج اختبار "تحليل التباين الأحادي" One Way ANOVA للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا لمجال العمل	١١١
٩	نتائج اختبار شيفية للفروق بين الكليات	١١٣
١٠	نتائج اختبار "تحليل التباين الأحادي" One Way ANOVA للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا للمدينة	١١٧
١١	نتائج اختبار شيفية للفروق بين الكليات	١١٩

فهـــرس
الموضـــوعـــات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	١
السيرة الذاتية للمؤلف	٢
ملخص الدراسة	٥
ملخص الدراسة (عربي)	٧
ملخص الدراسة (انجليزي)	٩
الإطار النظري للدراسة	١١
المقدمة	١٣
مشكلة الدراسة وأسئلتها	١٨
أهداف الدراسة	١٩
أهمية الدراسة	٢٠
منهج الدراسة	٢١
مصطلحات الدراسة	٢٢
حدود الدراسة	٢٤
الدراسات السابقة	٢٥
خطة الدراسة	٣٣
خطوات الدراسة	٣٥
القسم الأول: الأسس النظرية للقطاع الوقفي	٣٧
أولًا: مفهوم القطاع الوقفي	٣٧
ثانيًا: فوائد القطاع الوقفي	٣٩
ثالثًا: أنواع الوقف	٤٣
القسم الثاني: مجالات عمل القطاع الوقفي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م	٤٥
أولًا: في المجال الاقتصادي	٤٦
ثانيًا: في المجال الاجتماعي	٤٩

الموضوع	الصفحة
القسم الثالث: متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي	٥٤
أولًا: مفهوم رؤية ٢٠٣٠م	٥٤
ثانيًا: أهمية رؤية ٢٠٣٠م	٥٦
ثالثًا: متطلبات رؤية ٢٠٣٠م من القطاع الوقفي	٥٨
القسم الرابع: الدراسة الميدانية، إجراءاتها ونتائجها	٨٣
أولًا: أهداف الدراسة الميدانية	٨٣
ثانيًا: إجراءات الدراسة الميدانية	٨٣
ثالثًا: المعالجة الإحصائية	٨٦
رابعًا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	٨٧
خامسًا: ملخص نتائج الدراسة	١٢٣
القسم الخامس: رؤية استراتيجية لتفعيل دور القطاع الوقفي في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م	١٢٦
أولًا: صياغة الرؤية الاستراتيجية	١٢٦
ثانيًا: تنفيذ الرؤية الإستراتيجية	١٣١
ثالثًا: تقويم ومتابعة الرؤية الإستراتيجية	١٣٧
القسم السادس: توصيات الدراسة	١٤٠
فهرس المصادر والمراجع	١٤٣
قائمة المصادر والمراجع	١٤٥
الفهارس	١٥٥
فهرس الجداول	١٥٧
فهـــرس الموضـــوعـات	١٥٩

من نحن:

إحدى مبادرات وقف الشيخ سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، وهي مؤسسة أهلية مستقلة غير ربحية، متخصصة في التطوير العلمي والمهني للوقف، بهدف خدمته علميًا، ونشره في المجتمع، وخدمة القائمين عليه والمستفيدين منه، والجهات ذات العلاقة به، وتقديم الحلول والتطبيقات المناسبة له.

رؤيتنا:

أن تكون مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف مرجعًا متميزًا ورائدًا في مجال الوقف؛ وتطوير أدواته وتطبيقاته.

رسالتنا:

تنمية ثقافة الوقف من منظور شرعي وعلمي ومجتمعي، وتطوير أدواته وفق المستجدات الحضارية والعلمية والتقنية، بما يُمكّنه من حصول مقاصده والالتزام بضوابطه، والتفاعل مع حركة التنمية والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

غاياتنا الاستراتيجية:

١. الارتقاء بالمستوى العلمي للوقف.
٢. الارتقاء بالمستوى الاحترافي لإدارة الوقف.
٣. نشر الوعي المجتمعي بالوقف وفوائده للواقف والمجتمع.

الفئات المستهدفة بنشاطاتنا:

١. الجهات التنظيمية.
٢. الجهات الاستشارية والخدمية.
٣. الجهات العلمية.
٤. الجهات الوقفية.
٥. الباحثون والمتخصصون في الوقف.
٦. أفراد المجتمع.
٧. العاملون في قطاع الأوقاف.

مشروعاتنا:

١. مركز البحوث والدراسات الوقفية.
٢. مركز المعلومات الوقفية.
٣. المكتبة الوقفية.
٤. أكاديمية الوقف.
٥. مركز الوثيقة الوقفية.
٦. مركز تطوير الكفاءة المالية والإدارية للوقف.
٧. مركز الدعم القانوني للوقف.
٨. مركز الإنتاج الإعلامي الوقفي.

+966114828789 +966555887027
14253 الرياض 2692 Info@saee.org.sa +966114828747
www.saee.org.sa
@Saee_awqaf
Saee Awqaf

9 786039 124580